



البادية ... خيارنا الاستثماري والاستراتيجي



نحو رؤية واقعية لمنهج
اقتصادي وطني



أفاق استثمارية



دراسات الجدوى للمشاريع
الاستثمارية والتنموية

نهضة الامم... تجارب وعبر.. الحكمة ضالة المؤمن انى وجدها يأخذها

هيئة إستثمار المثنى

منهجنا.. دمج الاهداف الاستثمارية
مع سياسة التنمية المستدامة في المحافظة

البداية الصحيحة
تتطلب قاعدة
من المعلومات
الصحيحة

نحو ثقافة ورؤية

إستثمارية معاصرة

عندما تكون البيئة مستقرة حتى الطيور تأتي لتبني اعشاشها وتتكاثر





ابراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى

البعد الاجتماعي للمشاريع الاستثمارية

للاستثمار في المنطقة يعون الله ... يفترض الانتباه الى دور المستثمرين في الوسط الاجتماعي او في محيط المشاريع الخاصة بهم من خلال تحسين ظروف ومعيشة العاملين وحماية البيئة وتجميل المنطقة وخلق نوع من التوازن بين ما يحصلون عليه من مكاسب اقتصادية وبين المنافع الاجتماعية ، لان قانون الاستثمار لا تقتصر اهدافه على تحقيق ارباح مادية من حيث القيمة الاقتصادية للمشاريع ، بل يشمل القيمة في بعدها الاجتماعي من حيث الاندماج والتكامل مع الناس .

تؤكد التجارب الدولية وجود آفاق واسعة للمبادرات الاجتماعية التطوعية فهذه المبادرات تأتي ضمن اهداف المشروع اصلا و في ثلاثة مستويات (المجتمع والبيئة والاستدامة) بما يؤديه أصحاب المشاريع من التزامات تجاه جودة المنتجات وعدم الإضرار بالبيئة واستنزاف الموارد ... كما وان الاهتمام بالربحية واسترجاع رأس المال من دون تقديم منافع اجتماعية أصبحت قضايا من الماضي ... مع أهمية عدم الخلط بين جوهر المسؤولية الاجتماعية والأعمال الخيرية .

ان هذه المبادرات وان كانت تأتي بالمنافع على المجتمع لكنها بالجانب الآخر ترفع من مكانة وسمعة الشركة المستثمرة في المنطقة وترفع من مستوى الإقبال على منتجاتها في الأسواق مما يمكنها من التوسع والنمو اللاحق وتحقيق مزيد من الأرباح كنتيجة لسياق عملية تكاملية بين المنافع الاستثمارية ورعاية المجتمع و ان مسالة اقتناع المستثمر بمسؤوليته الاجتماعية هي تحصيل حاصل في عالم اليوم كأصرة للتفاعل والمشاركة وحشد الجهود باتجاه العمل المشترك لتحسين مستوى الحياة .

وأخيرا لا توجد حدود للمسؤولية الاجتماعية وما يمكن للمستثمرين القيام به فإلى جانب قوانين المحافظة على البيئة وتحسين جودة المنتجات والخدمات الداخلية فالمجال مفتوح أمامهم للقيام بمبادرات ومساهمات في المحيط الاجتماعي ، فالاستثمار في بعده الاجتماعي يعني الاندماج والتكامل مع الشعوب وتفعيل ما على الشركات الاستثمارية من مواقف تطوعية - ذاتية تجاه المحيط الذي يعملون فيه .

هذا زمانكم وذا ميدانكم

ماذا بكم من عدة وعتاد

حفظ الله العراق ... وأعان أبناءه على بناءه

عندما اطلق العراق قانون الاستثمار ، كان الهدف ان يساهم ذلك في تعزيز التنمية وتحريك المفاصل الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الاجمالي بدخول الاستثمارات النوعية مع اساليب وآليات الادارة الحديثة ... لتقليل الاعتماد على سيطرة الاقتصاد النفطي عبر تنويع مصادر الدخل وفتح مجالات تنافسية بين القطاعات الانتاجية والخدمية والسياحية والمصرفية وبما يوفر المناخ الملائم لتعظيم المكاسب الاجتماعية وتحريك سوق العمل وريادة الاعمال.

ان وجود مناخ استثماري ايجابي يساعد على توطيد علاقات نافعة مع المستثمرين وتحفيزهم على طرح مبادرات نوعية تجاه المجتمع والعمل على تكريس السمعة الاجتماعية للاستثمار بين الناس والاشادة بما ينفعه رجال الاعمال بشكل تطوعي كدليل على اندماجهم التفاعلي مع المجتمعات كجزء من رسالة الاستثمار في التكافل الاجتماعي . ان الاستثمار اليوم ، لا يعني مجرد دخول الموارد المالية بقدر ما يعني التشابك والتكامل بين القطاعات وحصول المجتمع على منافع تتعلق بتحسين نوعية الحياة وطرح مساهمات اجتماعية غير ربحية بين المجتمعات في اطار مسؤوليته الانسانية . وكامثلة على ما يمكن للشركات الاستثمارية القيام به ما موجود من نماذج ريادية في العالم من مبادرات لشركات الاتصالات والشركات الانتاجية والاستخراجية والانشائية من اعمال تطوعية في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والامومة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة ... والكثير مما يمكن القيام به بهدف الوصول الى اعماق المجتمع والاندماج به .

يكتسب البعد الاجتماعي للاستثمار أهمية فائقة يعتد بها ، خاصة في المناطق التي تعاني من ظروف وتحديات ضاغطة او في البلدان الأكثر احتياجا . وهي اليوم ثقافة سائدة عند المجتمعات المتقدمة و يتزايد الاهتمام بها عالميا ويتفهمها المستثمرون كمسؤولية اجتماعية - أخلاقية عليهم ، غير ملزمة قانونا ولا تستوجب وضع تعليمات او قواعد لها لأنها مساهمات تطوعية أصلا ، خاصة في حالات ضعف دور الدولة في التنمية الاجتماعية . وهنا يلعب الإعلام دورا في إشاعة ثقافة العمل التطوعي والعطاء كنوع من الالتزام تجاه الشعوب في مضامين متعددة ، ان هذه النظرة مازالت في مهدها في دول الشرق الأوسط مما يتطلب الانتباه الى أهمية ذلك لتأخذ حيوزها المطلوب.

عالميا ، يتزايد الاهتمام بموضوعة المسؤولية الاجتماعية من اجل خير المجتمع باعتبارها احدى مخرجات التجارب الاستثمارية . والعراق بما فيه من امكانات ان يكون ركيزة



18

كانون الثاني 2015

المستثمر المثلثي

مجلة شهرية | تصدر عن هيئة استثمار المثلثي | قسم العلاقات العامة |

رقم الاعتماد في دار الكتب والوثائق الوطنية 1593 لسنة 2011 معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (755)

■ رئيس التحرير ورئيس مجلس الإدارة

المهندس عادل داخل الياسري

قواعد النشر : مساهمة في التغيير نحو الأفضل :

تتطلع لخدمة قراءها وحسن ضئهم نضع امام جميع الكتاب قواعد النشر التالية :-

- الترحيب بالبحوث والدراسات ذات الابعاد الاستثمارية والتنموية المتصلة بالمحافظة تحديدا والعراق عموما.

- يشترط ان تعالج البحوث موضوعا جديدا وان تكون مستوفية للشروط العلمية والكتابة بلغة رصينة خالية من الاخطاء الاملائية والطباعية وعلى ورق (A4).

- تخضع المقالات لمراجعة استشارية هيئة التحرير وهي غير ملزمة بالنشر او اعطاء تبريرات عن عدم الصلاحية ولا إعادة المقالات الى اصحابها .

- الدعوة الى اثراء المجلة بالأعمال المتميزة ومتابعة التطورات في العالم والانفتاح على التجارب المفيدة والاهتمام بذكر المصادر التي يعتمد عليها الكاتب في كتابة بحثه حيث بات الحفاظ على الحقائق يتطلب سلوكا بنويا وقيما شفافة .

وان نضع نصب اعيننا الثقة الغالية التي يولينا اياها قراءنا الاعزاء .

((العمل بدون رؤية منهجية متاهة))

الاستشاري

في اطار حرص هيئة استثمار المثلثي على ارساء قواعد علمية ومهنية في طبيعة المواد التي تنشر في مجلة (استثمار المثلثي) قررت ان تراعى القضايا الاستراتيجية والاقتصادية ذات المنافع الاجتماعية في التنمية الشاملة عموما والتنمية الاستثمارية حصريا... والحرص على ان تضع على رأس اولوياتها مهمة العمل الجاد في نشر القضايا التي تحظى باهتمام القراء والالتزام بالمواضيع الرصينة والثقافة الاستثمارية الجادة، خدمة لأصحاب القرار والمهتمين بقضايا التنمية بهدف وضع المشاريع الاستثمارية في بؤرة الانشطة الاقتصادية والصناعية والزراعية والعمرانية... وان تكون المجلة مصدرا موثوقا للمعلومات والحقائق والفكر الذي يراعي المتغيرات في القرن الحادي والعشرون اولا، والمهمة المحورية في تشكيل (هوية / بصمة اقتصادية) للمحافظة من خلال تعظيم توظيف نقاط القوة (القدرات التنافسية) و (المقومات الذاتية: الخامات والموارد الطبيعية) و (العمق الحيوي للبادية في الأنشطة الاستخراجية والانتاجية والسياحية) و (اهمية الموقع الجغرافي في الخدمات اللوجستية) وانسجاما مع هذا المنهج فأن ادارة المجلة وهي

■ الاستشاري

محمود هادي راضي

■ مدير التحرير

علي حنون آل معلا الشمري

■ سكرتير التحرير

كاظم مسافر الاعاجيبي

■ الترجمة:

جواد عبد الكاظم حلبوص

■ التصوير

أمين علي داخل

محمد تكليف الياسري

■ تحرير

حيدر فاضل العامري

ضرغام مجيد الياسري

علي كامل عبد الله

قاسم عبد الكاظم البركي

■ التنضيد

زهراء نور الموسوي

سماح عبد الكريم الخفاجي



twitter.com/miciraq



facebook.com/miciraq



plus.google/miciraq



www.miciraq.org - www.miciraq.com

تنويه: المقالات والمواضيع المنشورة تعبر عن

رأي الكاتب ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

مركز أديان للتصميم وخدمات ما قبل الطباعة
محافظة المثلثي - السماوة: 07802701869

البريد الإلكتروني:

samawa_investment@yahoo.com



المهندس عادل داخل محمد
المدير العام ورئيس التحرير

جدلية العلاقة التكاملية بين التنمية والاعلام

Two sides of one coin

(تواصل فعال ومؤثر)

التحديث والتقدم، والتوجه نحو استخدام التقنيات والمعرفة الحديثة في تنويع مصادر الدخل وتعظيم الثروة بمعناها المادي والروحي.

ان التنمية التي لا يتفاعل ويتشارك فيها المجتمع من خلال وسائل اعلام ملتزمة، كثيرا ما يصيبها الاخفاق والاحباط، خاصة وان الناس هم اصحاب المصلحة المباشرة بالتنمية.

هنا، يؤدي الاعلام دوره الايجابي بإيقاظ المجتمعات التقليدية وتحفيز روح الاندفاع، لوضع الطاقات والموارد في سياقها القويم والاداء الرشيد وإدارة البرامج بالأهداف الصحيحة.

لقد اتسع المفهوم التطبيقي للإعلام التنموي ليشمل الاساليب والادوات والمناهج والبرامج الفنية والابداعية، ووسائل التواصل مع الناس بالحقائق والمعلومات النافعة، بعيدا عن لغة الزخرفة والمبالغة والمهادنة، فيقدر الاعتماد على وضوح الرسالة وفهم الدور المهمة، يكون الاعلام قد ادى رسالته بمهنية واحترافية ومشاركة بالتنمية.

ان الجدل حول العلاقة بين التنمية والاعلام يبقى قائما من خلال كل المساحات المتاحة (لقاءات، ندوات، حوارات، تقارير، برامج، قنوات.... الخ) لأهمية كل ذلك في ادامة الدور المشترك في تنمية الثقافة والوعي والمسؤولية والحرص على نجاح المشاريع وتوقيع احتياجات المجتمع ومتابعة المنجزات، وتشكيل اتجاه شعبي لإدراك البرامج والاسهام في خلق التكامل بين (المشروع والاداء) والافتخار بالمنجزات المحققة.... وهو ما تتطلبه الدول السائرة على دروب التنمية، حيث يدخل الترابط بين التنمية والاعلام في صناعة المستقبل وإيقاظ الامة... العلاقة بين التنمية والاعلام، علاقة تكاملية - تفاعلية، بامتياز، بالعمل على خلق ثقافة اقتصادية تؤدي دورها في التنمية بالوسائل التي تعمل على تحسين التنمية من المخاطر والركود وتوجيه الموارد (البشرية والمادية) باتجاه التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار، من خلال فهم طبيعة الحضور المشترك في ميادين المنافع الاجتماعية المحققة من مشاريع الاعمار والاستثمار والبنى التحتية وتحسين اداء وجاذبية بيئة الاعمال والارتقاء بالخدمات.

واخيرا، في زمن اصبحت فيه العلاقة بين (التنمية والاعلام) جزءا لا يتجزأ من منظومة تقدم الدول والمحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، فان جوهر العلاقة يكمن بالثقة الابداعية المتبادلة حيث يتجلى الاعتقاد بالمقدرة على احداث التغيير المستهدف والبناء على القيم الحقيقية في العمل، والادارة الرشيدة للكلمة والموارد، على سواء.... حيث يجد العاملون في التنمية وفي الاعلام، انفسهم امام ضرورات مخاطبة الناس بعيدا عن الرتابة والتقليدية، والحديث عن المنجزات والتحديات باحتراف مهني وثقافة راقية وبما يصنع التفاؤل في اعلام التنمية والتحديث.

وختاماً، ينبغي ان لا نغفل الدور الذي يلعبه الاعلام في الظروف الراهنة والدعوة للاستقرار المجتمعي ودعم وصيانة المناخ الاستثماري والانمائي وبناء الارضية الملائمة لتحريك التنمية. فبقدر ما يعبر الاعلام عن اهتمامات المجتمع وانضاج وضوح الرؤية ازاء التنمية... تتحد ملامح المسؤولية المتبادلة بين اطراف (التنمية والاعلام والمجتمع) ورسم صورة واقعية عنها، بما يوجد الشعور بالأمل... تكون فيها التنمية وسيلة للتقدم والاعلام شريكا بالمسؤولية والمجتمع هدفا وغاية... في عملية تتفاعل فيها الرسالة والقواعد وتداخل القوى الدافعة، والمسؤولية مشتركة.

ان التكامل بين الفضاء الاعلامي والمناخ الاستثماري يخلق ارضية خصبة ويمثل احدى اهم محركات تعجيل رفاهية المجتمعات واليات تحفيز وتعزيز ثقة المستثمرين ورجال الاعمال ببيئة العمل ونجاح المشاريع.

معاً... نحو وعي مجتمعي استثماري.

لا يختلف اثنان، حول أهمية دور (الاعلام) كشريك متضامن في التأثير على عملية التنمية وانعكاس ذلك على قناعات الناس وتعزيز الثقة بالمستقبل. فالاعلام بما يؤدي من وظائف متداخلة مع الاهداف التنموية، من خلال التشخيص الجاد والمعالجات الموضوعية، يكون ظهوراً في ايصال نفس الرسالة والمنهج الى المجتمع.

معروف، ان التنمية، لا تختزل بالجانب الاقتصادي فحسب... لأنها عملية شاملة ومستمرة، تعني بالثقافة وجودة التعليم والصحة وتحسين الخدمات وفرص العمل والارتقاء بمستوى الحياة... واذا ما اضعنا لها قضايا: الحريات والعدالة الاجتماعية والمساواة والبيئة، فان مساحة العلاقة والتداخل، تتسع وتعمق وتلازم في مشروع تكاملي، والحضور التفاعلي في مختلف الانشطة والاحداث والانفتاح على الراي العام بالتصدي الى ما يشوب البرامج التنموية والمشاريع الاستثمارية من تحديات ومعوقات... والتبشير بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والانتاجية والتعليمية.... الخ، بتفعيل عناصر التأثير الايجابي عند الناس.

بكل صراحة، لا توجد تنمية بدون تحديات وصعوبات في جميع تجارب بلدان العالم، وفي مختلف المجتمعات والانظمة والاقتصادات... وهنا يأتي دور الاعلام التنموي، باعتباره الوجه الاخر، في الرؤية المستقبلية واستراتيجية ادارة التغيير وتحقيق الاهداف. فبين التنمية والاعلام افاق وطروحات مشتركة.

واليوم، يؤدي الاعلام في الدول المتقدمة ودورا محوريا في الحياة، ففتحت له الافاق لأداء رسالته بروح من العلاقة التشاركية والموضوعية، ومعالجة قضايا العصر بعلمية ومنهجية.... فكلما يرتفع مستوى الوعي، تزداد الحاجة الى المعلومة الدقيقة والمكاشفة الشفافة. وبالعكس ذلك، يستحيل تحقيق تنمية متكاملة في ظل اعلام مقيد... او اعلام غير موضوعي. الاعلام المعاصر، يسير باتجاه الشفافية والافصاح والمكاشفة الملزمة وتوخي الحقائق للتنمية في البلدان النامية، بحاجة الى اعلام ملتزم حيادي وبناء. فالمسؤولية لا تتوقف عند مستوى الحديث عن المنجزات المحققة، بل تتخطى ذلك لتشمل المسؤولية عن الاهداف غير المحققة والمشاريع غير المنجزة ايضا، وتحمل المصارحة بروح من الوطنية والالتزام، لان التنمية مسؤولية (أمة) تتطلع الى اعمار حاضرها وبناء عدها، وتحقيق نسب ملموسة في الاداء المتميز والادارة الاقتصادية الرشيدة.

لقد بات في حكم المؤكد، ان التنمية المنهجية تتطلب فعلا اعلاما ملتزما ومتابعاً، انطلاقاً من اهمية المشاركة الديمقراطية والمسائلة المجتمعية والمسؤولية التضامنية... وعلاقة كل ذلك في حشد الزخم الاجتماعي للوقوف شريكا وداعماً ومؤازراً لمشاريع الاعمار والاستثمار والتنمية بكل قطاعاتها... وتفهم الحقائق المتحركة على الارض، بتوظيف ادوات وقدرات الاعلام بما يعزز الوعي العام، ويجعل من الكلمة الملزمة بمثابة (الماء العذب) الذي يسقي اشجار التنمية واستمرارية نموها.

ومع اتساع مساحة الاعلام التنموي، واهمية تفاعله مع قضايا المجتمع في زمن متسارع بالتغيرات، يبقى النجاح مرهونا بوضوح الرسالة وتفهم الدور الذي يؤديه في الترويج لبيئة اعمال واعدة ومناخ استثماري متفتح ومرحب بالمستثمرين، واهمية التحولات الكمية في افراز تحولات نوعية ترتقي بمستوى ونوعية الحياة وتفتح المسارات والخيارات امام الناس في العمل وبناء مرتكزات أمة منتجة. علاوة على ان الاتجاهات الحديثة في التنمية المستدامة، تؤكد على اهمية وجود اعلام راق كإداة في بلورة الاهتمام بالثقافة والوعي المطلوبين وضرورة التبشير بالانفتاح على المتغيرات الاقتصادية في العالم... وتحويل (التنمية) الى عملية أكثر ديمقراطية واعمق في المشاركة الاجتماعية، وتحشيد الراي العام باتجاه الرؤية المستقبلية والتطلع نحو



الافاق المستقبلية للهيدروكربونات النفطية في محافظة المثنى بحث مقدم الى المؤتمر النفطي الاول المنعقد في السماوة بتاريخ 13/11/2014 تحت شعار (النفط ثروة الاجيال وتنميتها مسؤولية الجميع)

مقدمة / نحو تعظيم منافع الثروة الهيدروكربونية:

النفط : كما هو معروف ، مزيج من سلسلة من الهيدروكربونات ، تكون بفعل انضغاط المادة العضوية على امتداد ملايين السنين . هذه الهبة خاصة قديمة تتحكم بالعصر الحديث باعتبارها المادة المحركة في عالمنا المعاصر ، والنفوط المكتشفة ، تختلف في نوعيتها باختلاف مواقعها وتكويناتها الجيولوجية.

الاستشاري
محمود هادي

اليوربا والامونيا ... ووضع الاساس لمجمعي PC2 , PC3 لإنتاج العطريات العضوية العالية .
وبكادر عراقي 100 % تم مسح المساحة العربية من المغرب الى العراق لتحديد حاجة السوق وتحديد اولويات المشاريع البتروكيمياوية المطلوبة ومواقعها وطاقاتها الانتاجية والمضي قدما منها الى صناعات اكثر تقدما (الالياف التركيبية / بولي اسثر واكرليك) ... تلك الجهود العراقية انجزت في منظمة التنمية الصناعية في الجامعة العربية والتي انتقلت الى حوزة احدى دول المنطقة واستقادت منها ومن العقود مع الشركات بعد ان تراجع العراق عن هذه التوجهات ... وهذه احدى اهم الانتكاسات في ملف الصناعة العراقية .

الاستنتاجات: البداية خيارنا الاستراتيجي

بعيدا عن لغة الارقام والخوض بالتقنيات هناك مجالات مهمة ، مما يجدر بمحافظاتنا الجنوبية الاهتمام بها في سياق التفكير بتشكيل منظومة اقتصادية مشتركة في المنطقة :-

- وضع اطار تنظيمي وتنسيقي للعمل المشترك برؤية تخطيطية واستراتيجية متكاملة ، تأسيسا على الارضية التي تجمع المصالح والاهداف المشتركة في منظومة او كتلة او تجمع اقتصادي يأخذ بالاعتبار الامتداد الجغرافي وتداخل البنية التحتية في المنطقة وترباط المنافع ... وباتجاه تقليل التكاليف وتوعية الاهداف وتعظيم المنافع والمردودات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية (على غرار الكتل الاقتصادية المعروفة عالميا) في رسم الخيارات . فالجغرافية يفترض ان توحد السياسة التنموية والمكانية .

- تطبيق مبدأ التفكير الاستراتيجي بوضع خارطة طريق تأخذ بالاعتبار البعد الاقتصادي للبداية واستثمار الميزة النسبية لها بحكم امتدادها الجغرافي ومحاذاتها للمحافظات الجنوبية ، فإنها تمثل المجال الحيوي الاكثر ملائمة لتوطين استثمارات مشتركة وتركيز بؤر اقتصادية ومدن صناعية وأنشطة استثمارية في الصناعات التحويلية والبتروكيمياوية وامتداداتها Down stream وبما ينعكس على تحسين الحياة في المنطقة .

- الاخذ بمبدأ تعظيم المنافع من النفط والغاز ، فالنفط ليس مادة للتصدير فحسب ، انما لقيم لسلسلة عريضة من المنتجات بمعنى : التفكير الجدي باستخدام كل برميل نفط الاستخدام الامثل ، لإطالة امد الموارد الهيدروكربونية اولا ، والتوجه نحو مزيج من الانشطة (تكرير ، بتروكيمياويات ، تصدير) .

- الاستثمار الامثل للغاز المصاحب في الحقول وطرح سياسة طويلة الامد لتوسيع قاعدة الاستفادة منه انتاجيا واستهلاكيا وتصديرا .

- ضرورة التوازن بين الاهداف الاستراتيجية في زيادة الطاقات الانتاجية والتصدير وضرورة توفير المشتقات النفطية بالكمية والنوعية والاهتمام بقطاع البتروكيمياويات .

- تضمين العقود النفطية ما يستحق من الاهتمام المطلوب في تحقيق تدفقات مالية وتقدم عمراني مع تنمية مجتمعية واعتماد الشفافية في التفاوض والمكاشفة في العقود .

- تحفيز القطاع الخاص للدخول في مجال الاستثمارات النفطية (التكرير والبتروكيمياويات) وعدم التوجس من هذا التوجه لان القطاع الخاص ليس وجها للرأسمالية ، كما وان القطاع العام ليس وجها للاستراكية فكلهما وجهان في منظومة اقتصادية واحدة كما هو الحال في كل اقتصاد وفي كل بلد في العالم .

واخيرا من غير الصحيح الاعتماد على البترول انتاجا وتصديرا كأساس للدخل الوطني فقط الافضل استخدام البترول ومنتجاته في ايجاد مصادر اخرى للتقدم وتعظيم القيمة المضافة... والتحول من الاقتصاد الريعي المهيمن على موازنات الدولة الى اقتصاد امه منتجة في الصناعة والزراعة والسياحة ..الخ.

وحجم الحقل (كما في عقود تطوير الانتاج في حقلي الرميلة وغرب القرنة) ... وان اهل الخبرة والاختصاص يعرفون جيدا : ان بعض العقود الاولى قد خلت من مسائل / بنود مهمة ... على سبيل المثال ربط العقود الاستخراجية بشرط اقامة مصفى ... او اضافة بند يخص استثمار الغاز المصاحب بدلا من حرقه .

افاق النفط :

انه لمن المؤسف ، اننا ما زلنا نعتز النفط مجرد وقود وان الموارد المالية مجرد ريعا ... مع علمنا ان كل برميل نفط يستخرج لن يعوض ابدا ، اضافة الى ان سيطرة النفط على الموازنات ، يأخذ مأخذه منا ويعرضنا للاصابة بما يشبه (المرض الهولندي) بسبب التركيز على الموارد النفطية وتهمل بقية القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة) على الرغم من اهميتها .

هذا في جانب ، وفي الجانب الاخر ، ان العقود النفطية السابقة صممت على اساس تركيز الاهتمام على زيادة الانتاج والتصدير ، على حساب الاهتمام باقامة المصافي لانتاج المشتقات النفطية والتوسع في مرتكزات الصناعة البتروكيمياوية ... وتعظيم منافذ التدفقات المالية ... وعلمنا بان النفط عبارة عن خليط واسع من العضويات الهيدروكربونية ، التي تعتبر خامات واحجار اساس لمنتجات بتروكيمياوية مهمة (الياف نسيجية ولدائن واطارات سيارات واسمدة ومنظفات ومواد تجميل وانايب وهياكل وخزانات واغطية بلاستيكية ومواد انشائية) والقائمة تطول .

ان قيمة برميل النفط الخام تتحول الى اكثر من خمسة امثالها اذا ما حول البرميل الى منتجات بتروكيمياوية ، اضافة الى تعاضد المنافع الاجتماعية وفتح مجالات للعمل والوظائف.

تعظيم المنافع :

من هذا المنطلق ، نفترض تعديل صيغة المعادلة باستخراج النفط وتصديره خاما ، الى التعامل على اساس ان النفط مادة استراتيجية تستوجب التعامل معها برؤية استراتيجية حكيمة وتعديل مدخلات ومخرجات المعادلة . هذه المسألة معروفة جيدا لذوي الاختصاص ، منذ نصف قرن وبالمحاور التالية :-

- نفط خام يذهب باتجاه المصافي للتكرير وتغطية احتياجات السوق الى المنتجات بأنواعها وتغطية حاجة محطات انتاج الطاقة الكهربائية ومعامل الاسمنت والطابوق وغيرها .

- نفط / غاز ... باتجاه انتاج البتروكيمياويات الوسيطة والنهائية لأغراض السوق والتصدير .

- نفط خام الى التصدير ، مع تمكين وتأهيل البنية التحتية وخطوط النقل ومنصات التحميل لاستيعاب طاقة التصدير . جميع هذه التوجهات تتطلب استثمارات هائلة بسبب تقادم المصافي والانابيب والابار ... وقبل ذلك : وجود ارادة وطنية راسخة ورؤية مستنيرة وشاملة تأخذ بالاعتبار بان ليس النفط وقودا يحرق او مادة للتصدير فقط ، انما هو خامات تبني عليها صناعات ثقيلة .

لقد استورد العراق من البنزين وزيت الغاز والغاز بمبالغ تكفي لإقامة ثلاثة مصافي عملاقة وهذه احدى التصرفات الخاطئة .

الريادة في البتروكيمياويات :

مما يؤسف له ، ان العراق الذي كان رائدا لهذه التوجهات والتوسع في البنى التحتية لعمليات التكرير ... ورائدا في مجال الصناعات البتروكيمياوية هو اليوم بهذه الحالة ... لقد سبق العراق السعودية التي تتبوء موقعا عالميا متقدما في هذا المجال ... وقبل ان تبني ايران مجمع البتروكيمياويات في بندر خميني ... وبالتأكيد قبل الامارات ودول الخليج الاخرى .

لقد بنى العراق مجمع البتروكيمياويات الاول في خور الزبير عام 1977 بكلفة 1,1 مليار (بأسعار اليوم 20 مليار \$) لإنتاج بولي اثلين و P.V.C ... وقبلها امام معمل سماء



دورة الانتاج :

ان دورة الانتاج النفطي تتكون من خمسة مراحل : التنقيب والاستخراج والنقل والتكرير والتوزيع .

المصافي :

بالتكرير يتم الحصول على منتجات الغاز والبنزين والنفط الابيض وزيت الغاز والبنكريسي والزيوت والشحوم والبرافين والقار .

الاحتياطات النفطية :

من الحقائق المعروفة ان الاحتياطي النفطي المؤكد (Proven en) في العراق تجاوز 143 مليار / برميل وان محافظات البصرة وميسان ونزي قار تمتلك 70 % من هذا الرصيد ، وبقية المحافظات 30 % والمؤمل عند اضافة ما سستمخض عنه جولات التراخيص (العاشرة والثانية) من مكامن جديدة ، فان المنطقة الممتدة من النجف الى البصرة سستحول الى مكامن نفطية بالغة الاهمية عراقيا وعالميا وستصبح المنطقة القوة الاقتصادية الماسكة بزمام الاقتصاد العراقي والرافعة المالية للموازنات الوطنية .

طبيعة العقود :

ان العقود النفطية على اربعة انواع : عقود امتياز ، وعقود مشاركة ، وعقود خدمة وعقود شراء ... وان عقود المشاركة والخدمة على ثلاثة مستويات : (عقد استكشاف وعقد تنقيب وعقود انتاج وتطوير) وان صيغة كل عقد تتباين حسب طبيعة الحقل والتركيب الجيولوجي

أخبار الهيئة

خلال اجتماعه الدوري : مجلس إدارة هيئة الاستثمار يقرر منح خمس رخص استثمارية لمشاريع متنوعة ويسحب أخرى لعدم جدية المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم



الهيئة العامة للغذاء والدواء - خاص |

كما طالب المجلس الشركات الاستثمارية والمستثمرين الالتزام بتقديم المتطلبات وإكمال كافة الإجراءات الفنية المتعلقة بمنح الإجازة وهي تقديم عقد أيجار للمكان المخصص للمشروع مع الجهة المالكة لأرض المشروع و تقديم دراسة جدوى نهائية للمشروع باللغة العربية و مخططات هندسية تفصيلية لتقدم العمل وجدول زمني للمشروع على أن تحظى بموافقة الهيئة وتقديم تقرير اثر بيئي نهائي يحظى بموافقة الجهات ذات العلاقة في المحافظة على ملائمة المشروع بيئياً و عمرانياً وإكمال جميع المتطلبات الفنية والقانونية المطلوبة من القسم الفني والقانوني مقابل إلغاء الإجازة في حالة أخلل المستثمر بأي من الشروط وفقاً للمادة 14 / سابعاً والمادة 28 من قانون الاستثمار الرقم 13 لسنة 2006 المعدل. ووجه المجلس كافة المستثمرين والشركات الاستثمارية بضرورة إدخال التقنيات الحديثة وإطلاع الهيئة على الجهة المصنعة والمنفذة لمعامل الاسمنت خاصة ، وفقاً للفقرة (اولا) من المادة (2) من قانون الاستثمار لضمان جودة المنتج ومطابقته للمواصفات العالمية .

مضى على منحها أكثر من سنتين دون أن تباشر بالعمل الفعلي استناداً إلى أحكام البند (سابعاً) من المادة (5) من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006. بعدها ناقش مجلس الإدارة الطلبات المقدمة من المستثمرين بهدف الحصول على إجازات استثمارية في قطاعات ومشاريع مختلفة وأصدر القرارات التي تقضي بمنح خمس إجازات استثمارية لحساب المستثمر (شركة نخيل الشرق الأوسط) لاتشاء مشروع (نخيل العراق للإنتاج الزراعي) و(شركة خيرات السبطين) لاتشاء (مستشفى خيرات السبطين التخصصي) والعائد للعتبة الحسينية المطهرة و(شركة برج الاعمار العراقية وشركة دار انجنيبرنغ الامريكية) لإتشاء (معمل اسمنت) بطاقة إنتاجية تقدر بمليون طن/ سنوياً بعد التنسيق مع دائرة عقارات الدولة في المحافظة و منح (الشركة الآسيوية الأفريقية للتراشة ش.م.ل) لإنشاء (معمل اسمنت نارا) بطاقة إنتاجية مليون طن/ سنوياً ومنح المستثمر (حسن سجاد حسن) إجازة استثمار لمشروع (معمل لإنتاج الجص الفني والجبس) .

ترأس مدير عام هيئة استثمار المثني ورئيس مجلس الإدارة المهندس عادل داخل الياسري الاجتماع الدوري رقم (60) لمجلس إدارة الهيئة بحضور كافة الأعضاء ، والذي ناقش عدد من القضايا المطروحة على جدول أعماله. فقد ناقش المجلس مجمل العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة والاليات الكفيلة باستقطاب الشركات العالمية الرصينة وتوجيه الأنظار نحو المحافظة لاستغلال الموارد الطبيعية الاستراتيجية المتوفرة فيها لاسيما بادية السماوة العمق الاقتصادي للمحافظة وتشجيع الاستثمار لتوطين رؤوس الاموال الأجنبية، كما ناقش المشاريع الاستثمارية المنجزة وغير المنجزة ، و مراجعة جدول تقدم العمل لبعض المشاريع المملوكة او التي لم تباشر بالعمل والوقوف على الأسباب والمعوقات التي تعرقل عجلة النهوض بالواقع العمراني والخدمي بالمحافظة ، وأصدر القرار الخاص بإلغاء الإجازات الاستثمارية الممنوحة للشركات والمستثمرين التي

جامعة انترنشيونال هوريزالز الأمريكية (I.H.C)

تبدي رغبتها بإفتتاح فرعاً لها ومدينة طبية على ضفاف بحيرة ساوه

الهيئة العامة للغذاء والدواء - خاص |

ايماً بأهمية التواصل مع الشركات والجهات الرصينة وتوجيه الدعوات للاستثمار في المحافظة وبمختلف القطاعات بهدف توطین رؤوس الأموال الأجنبية ، نجحت هيئة استثمار المثني باستقطاب العديد من الشركات التي أرست مشاريعها على رقعة جغرافية واسعة في المحافظة من خلال لمس تلك الشركات والمستثمرين المناخ الاستثماري الواعد الذي تتمتع به والمقومات التي تكفل نجاح مختلف المشاريع.

فقد وجهت هيئة الاستثمار الدعوة الى جامعة انترنشيونال هوريزالز الأمريكية (IHC) التي تتخذ من دبي في الإمارات العربية المتحدة مقراً إقليمياً لها في الشرق الاوسط، وقيام وفد الجامعة بزيارة الهيئة بغية الإطلاع على الفرص المطروحة وقد أبدت الرغبة بإنشاء مشروعاً استثمارياً يضم جامعة للاختصاصات العلمية ومدينة طبية تقدم الخدمات الدراسية والعلاجية للمحافظة واختارت منطقة بحيرة ساوه موقعاً لإقامة المشروع. من جانبها أبدت الهيئة استعدادها لإنتاج مهمة الوفد بما يلبي الأهداف المشتركة وأوعز مدير عام الهيئة إلى كافة أقسام الهيئة بسرعة الانجاز فيما يتعلق بالإجراءات التي تسبق منح الإجازة وأخذ الموافقات من الجهات القطاعية ذات العلاقة.



الشركة الآسيوية الأفريقية للتراب اللبنانية

تحصل على إجازة استثمارية لإنشاء معمل اسمنت في المثني

البيان - خاص |

حصلت الشركة الآسيوية الأفريقية للتراب اللبنانية على إجازة استثمار لإنشاء معمل اسمنت في المثني، وقال المهندس عادل داخل الياسري مدير عام هيئة استثمار المثني أن الهيئة منحت الشركة إجازة لإنشاء (معمل اسمنت نارا) في منطقة معامل الفضوة برأس مال يقدر بـ 165 مليون دولار أمريكي و مدة تنفيذ ثلاث سنوات و بطاقة إنتاجية تصل إلى مليون طن سنوياً، مبيناً بأن الجهة المنفذة للمعمل هي مجموعة عاشور للتطوير اللبنانية.

رئيس الوفد السيد محمد وسام عاشور المدير التنفيذي لمجموعة عاشور القابضة قال بأن الشركة ستباشر بالأعمال المدنية للمشروع في الفترة القليلة القادمة بعد انتهائها من السوحات الموقعية لأرض المعمل وممثنا دور الحكومة المحلية و الهيئة في سرعة انجاز الإجازة الخاصة بالمشروع.

وقد قام الوفد بصحبه مدير عام الهيئة بزيارة محافظ المثني السيد إبراهيم المالي الذي أبدى استعداد المحافظة لتسهيل مهمة الشركة في إقامة المشروع حتى يرى النور كذلك أجرى الفريق الفني للشركة زيارة ميدانية لموقع المشروع ومقالع حجر الكلس، مواقع استثمارية أخرى منها ملحمة السماوة وبحيرة ساوة.

يشار إلى أن الإجازات التي منحتها هيئة استثمار المثني وصل إلى 127 إجازة استثمارية و قطاعات ومشاريع مختلفة أسهمت العديد منها في خلق فرص العمل للعاطلين من أبناء المحافظة وأخرى تسعى إلى التخفيف من أزمة السكن من خلال انجاز عدد من المجمعات السكنية.



ممثل شركتي NS MOONTUDIO البولندية و Global الأمريكية الكندية يبحث مع هيئة الاستثمار مجمل الفرص المطروحة للاستثمار في المحافظة

البيان - خاص |

بحث ممثل شركتي Ns Moontudio البولندية و Global الأمريكية الكندية السيد باسم يحيى عبد القادر مع مدير عام هيئة استثمار المثني المهندس عادل داخل الياسري مجمل الفرص الاستثمارية المطروحة في المحافظة.

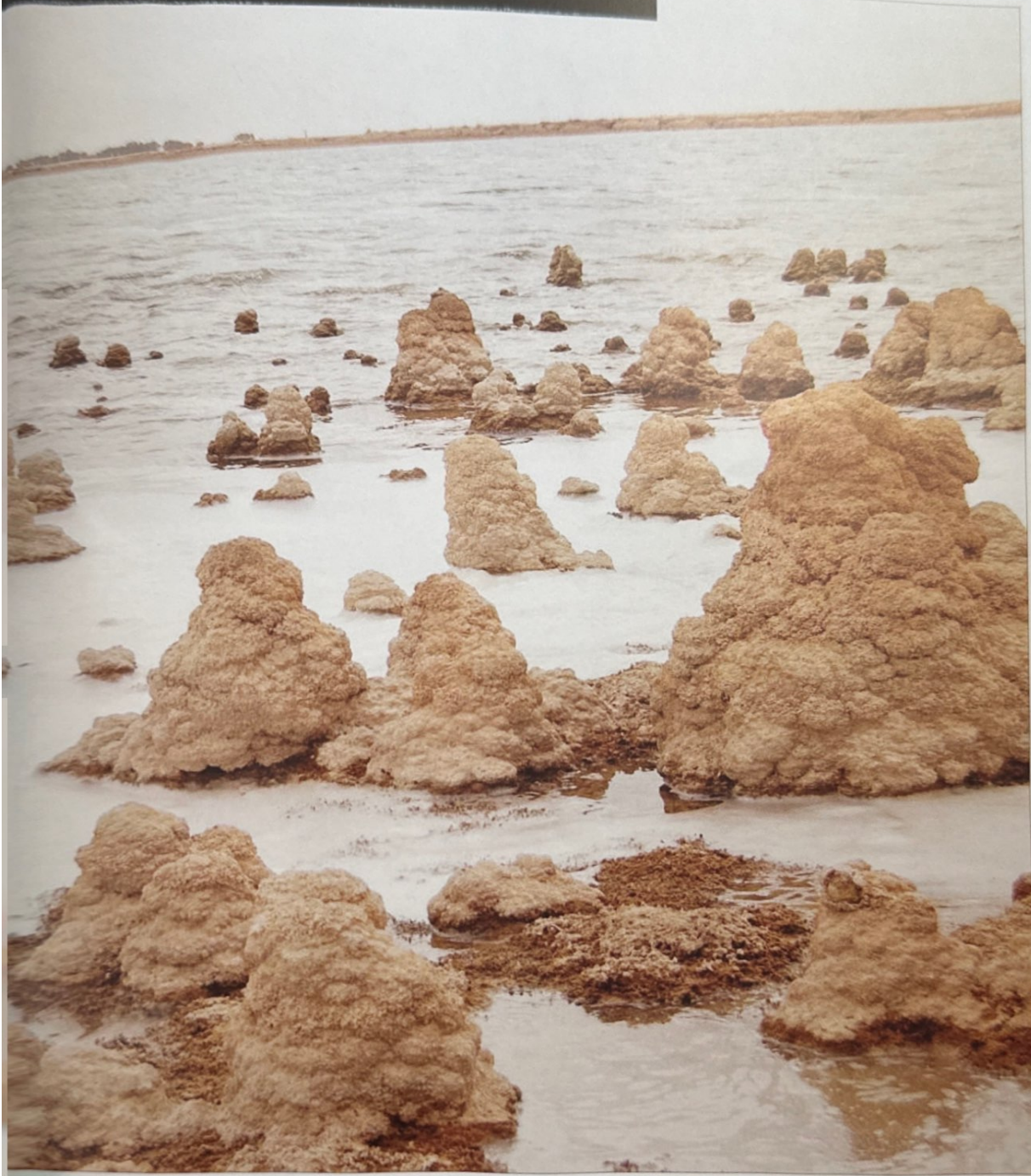
وقال الياسري بأن ممثل الشركتين والمخول الرسمي لهما بحث مجمل الفرص المطروحة ضمن خارطة المحافظة الاستثمارية، وأبدى رغبة الشركات إنشاء مشاريع في قطاعات السكن والسياحة والقطاع الصناعي، وأضاف الياسري إستعرضنا الفرص الاستثمارية المتاحة وبيئنا المناخ الاستثماري الواعد الذي تتمتع به المحافظة، وأكدنا بأن الهيئة على أتم الاستعداد للتعاون وفتح آفاق العمل أمام الجميع بما يخدم العملية الاستثمارية ويؤمن مصالح المستثمرين وإتمام مشاريعهم بما ينسجم وقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل



هيئة استثمار المثني تمنح شركة خيرات السبطين إجازة استثمارية لإنشاء مستشفى سعة 200 سرير

منحت هيئة استثمار المثني شركة خيرات السبطين التابعة لقسم الاستثمار في العتبة الحسينية المطهرة إجازة استثمار لإنشاء مستشفى عام سعة 200 سرير على مساحة تسعة دونم في المدخل الشمالي للسماوة بعد إن استكملت الأخيرة كافة الإجراءات المتعلقة بمنح الإجازة وموافقة مجلس إدارة الهيئة. وقال مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل الياسري بأن الهيئة قد سلمت أرض المشروع إلى وفد الشركة لإقامة المستشفى وقد أكملت تثبيت حدود الأرض بعد زيادتها أربع دونم، مضيفاً بأن المثني تعد أول محافظة بعد كربلاء يتجه إليها قسم الاستثمار لإقامة مشاريع استثمارية كما بين إن لدى الشركة النية لتوسيع العمل في المحافظة من خلال إنشاء مشاريع استثمارية أخرى في طبيعتها قطاعي الزراعة والصناعة مبدئياً استعداد الهيئة للتعاون مع الشركة وكافة المستثمرين لما يخدم المحافظة.

أخبار الهيئة



هيئة استثمار المثنى وبالتعاون مع هيئة المسح الجيولوجي العراقية تقيم
ورشة عمل حول بحيرة ساوة والمياه الجوفية في بادية السماوة

المحافظ للشؤون الزراعية ممثلاً عن محافظ المثنى ورئيس غرفة التجارة ومدير مركز دراسات البادية وبحيرة ساوة في جامعة المثنى ومدراء دوائر البيئة والزراعة ومنظمات المجتمع المدني ونقيب الصحفيين و وسائل الإعلام والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمائي في المحافظة.

افتتح الاستشاري محمود هادي راضي الورشة بكلمة ترحيبية تخللها شكر لوفد هيئة المسح الجيولوجي العراقية على جهودهم و تجشهم العناء بهدف عرض مقومات بادية السماوة ومواردها الطبيعية بصورة علمية دقيقة، بعدها بين أهمية موضوع الندوة و الجهود التي بذلت بين الهيئتين والتي أفضت إلى انعقاد الورشة التي بينت الخارطة العامة للمياه الجوفية في المحافظة مضيفاً إن بادية السماوة تمثل العمق الجيو إقتصادي للمثنى في المستوى الاستراتيجي والصناعي والزراعي موضحاً إن الهيئة وضعت خططاً ومسارات آتية ويعبده المدى واستطرد راضي بقوله إننا في هيئة الاستثمار نسعى لأن تكون المحافظة منافساً جديراً بين مثيلاتها عبر تسويق مقوماتها وإمكاناتها المتوفرة الكفيلة بنجاح كافة القطاعات الاستثمارية.

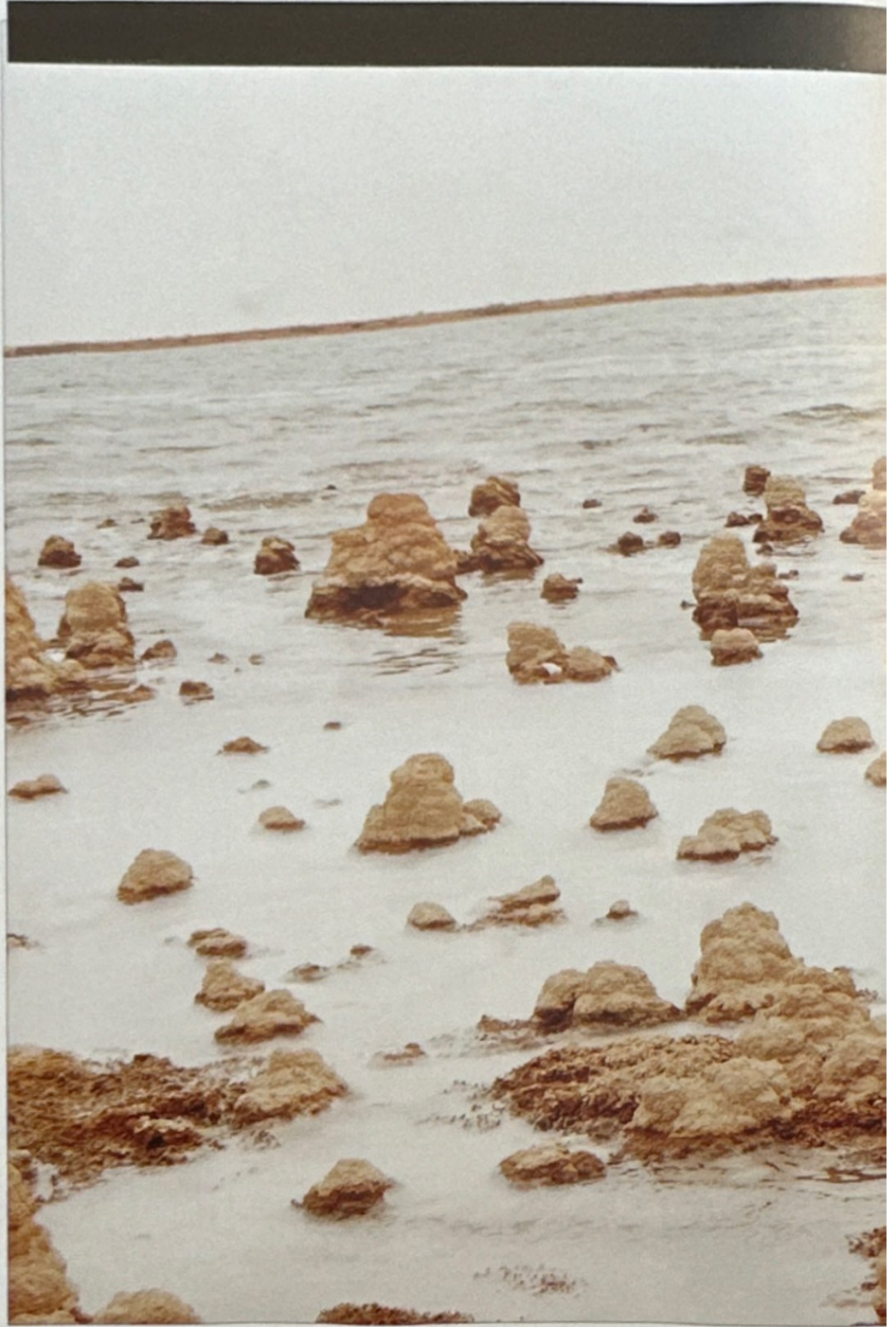
وأضاف الاستشاري إن الهيئة تعمل ضمن منظومات وسياقات تكميلية حساسة ومنها المياه وأثرها على مستقبل العراق ويفعل تناقص الموارد المائية من دول المنبع والمتشائمة والعوامل المؤثرات الأخرى على تدفق النهرين ومن الغريب أن يوصف العراق بالبلد الجاف ومن هنا تأتي أهمية المياه الجوفية لسد الحاجة من هذا المورد المهم.

وفي تقديمه لسيرة المحاضر بين الاستشاري محمود هادي راضي أن الدكتور نصير حسن البصراوي ذو سيرة علمية وعملية كبيرة زاخرة بالأعمال والمنجزات وأوضح أن البصراوي دكتوراه هيدروجيولوجيا مياه جوفية ولديه بحوث عديدة في مجال المياه الجوفية ومشرف على عدد من رسائل الدكتوراه الماجستير وهو استشاري في هيئة المسح الجيولوجي العراقية.

وفي مستهل محاضراته شكر الدكتور البصراوي هيئة استثمار المثنى للدعوة وعلى إتاحة الفرصة لإقامة الندوة وبيان الموارد المائية الجوفية التي تزخر بها محافظة المثنى وباديتها ، وبين في محاضرة قيمة والتي تضمنت عدد من المحاور استعرض خلالها خارطة طبقات ارض بادية السماوة الجيولوجية وقدم شرحاً تفصيلياً لها وما تتمتع به المحافظة من تنوع جيولوجي وغزارة المياه الجوفية كون المثنى تعتبر حوض للمياه الجوفية القادمة من الغرب والشمال الغربي مضيفاً بأنها تتمتع بوفرة مياه صالحة لكافة الاستخدامات الزراعية والرعي مبيناً أنواع تلك المياه العذبة منها وذات الأملاح القليلة مع إمكانية استخدامها .

والمحور الثاني فتح باب النقاش والأسئلة للحضور والتي أجاب عنها المحاضرين وتضمن المحور الأخير شرح تفصيلي عن بحيرة ساوة ومنابعها ومياهها وإمكانية الاستفادة من موقعها الاستراتيجي و بين الدكتور البصراوي أن ساوة منة من الله سبحانه وتعالى يجب المحافظة عليها منتقداً في الوقت ذاته بعض المحافظات على عدد من الأعمال التي اعتبرها جائرة مثل حفر الآبار غير المدروس بطرق علمية ، كما دعا هيئة الاستثمار وجامعة المثنى لاستكشاف أسرار بحيرة ساوة من خلال جلب غواصين وخبراء متمرسين .

وفي ختام الورشة شكر مدير عام الهيئة المحاضرين على المعلومات العلمية القيمة والتي أثرت الحضور وعرفتهم بموارد المحافظة خصوصاً المائية والتي يمكن الاستفادة منها في فتح آفاق الاستثمار نحو البادية في مختلف القطاعات.



المحاضر الثاني - خاص |

في إطار الجهود الرامية إلى إبراز المقومات الجيوإقتصادية التي تزخر بها بادية المثنى والتي من الممكن استغلالها في مختلف القطاعات عقدت هيئة استثمار المثنى برعاية محافظ المثنى الأستاذ إبراهيم الميالي وبالتعاون مع هيئة المسح الجيولوجي العراقية ورشة عمل (محاضرة علمية وحوارية مفتوحة) على قاعة فندق قصر الغدير حول (بحيرة ساوة و المياه الجوفية في بادية المثنى) قدمها الدكتور الاستشاري نصير حسن البصري مدير شعبة المياه الجوفية و الأستاذ الاستشاري عبد الرضا عبد الأمير محمد والاستاذ محمود هادي راضي الاستشاري في هيئة استثمار المثنى. حضر الورشة عدد من أعضاء مجلس المحافظة ومعاون



فريق عمل تحديث الخارطة الاستثمارية للعام 2014 - 2017 يزور مملحة السماوة

مساحته (10 كم²) مكون من طبقة بسبك (5-6 م) ويتخطى المخزون الاستراتيجي من الملح في المحافظة الـ 53 مليون طن ومعدل الانتاج السنوي يتراوح بين (150 - 175) ألف طن / سنويا. وتنتشر في العراق العديد من المالح ومنها (مملحة البوارة والخلفية والنعمانية) وتعتبر مملحة الفاو اكبر موقع استراتيجي لاستخراج الملح في العراق ولكنها تعاني الان الاهمال بسبب الحروب المتعاقبة حيث اصبحت عبارة عن حقل للألغام والمقذوفات. وتعاني السوق المحلية العراقية من الملح المستورد الذي يؤثر على المنتج العراقي من حيث التوزيع. ويستورد العراق الملح من عدة دول عدة كـ (تركيا، ايران، الاردن، دول الخليج والولايات المتحدة).

المجلة الاقتصادية - خاص |

قام فريق تحديث الخارطة الاستثمارية لهيئة الاستثمار برئاسة السيد محمود هادي الاستشاري في الهيئة وعضوية كل من السيد حيدر فاضل لفته والسيد علي كامل عبد الله بزيارة ميدانية لمملحة السماوة للوقوف والاطلاع على اخر العمليات الانتاجية ومدى حاجة السوق العراقية للملح، وتوسيع افاق التعاون المشترك وادراج آليات تصنيع الملح للاستخدامات المتعددة كفرصة استثمارية في الخارطة.

وكان في استقبال الفريق الاستاذ محمد علي سليم مدير مملحة السماوة وتخلل اللقاء شرح معمق لآلية تصنيع الملح وذكر سليم ان مملحة السماوة عبارة عن منخفض ملحي تقدر



شركة I.K.S الصربية تبدي رغبتها إنشاء معمل تدوير النفايات في المثنى



المستقبل - خاص |

ودراسة جدوى المشروع والكفاءة المالية وأن الهيئة يصدر دراسة المشروع للبت في منح الإجازة بعد أخذ موافقات الدوائر القطاعية، كما قام وفد الشركة برفقة مدير عام الهيئة والدكتور عمار آل غريب عضو مجلس المحافظة ومعاون المحافظ لشؤون البيئة بزيارة ميدانية لموقع الطمر الصحي.

يشار إلى أن هيئة استثمار المثنى قد سحبت في وقت سابق الإجازة الاستثمارية الممنوحة لشركة ماك أوبتك وادي النيل والخاصة بمعمل تدوير النفايات لتلكها وعدم جديتها بتنفيذ المشروع.

أبدت شركة I.K.S الصربية رغبتها بإنشاء معمل تدوير النفايات في منطقة الطمر الصحي في السماوة، وقال المهندس عادل داخل الياسري بأن الشركة الصربية قدمت طلباً رسمياً لمنحها إجازة استثمارية حسب قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل لإنشاء معمل لجمع و تدوير النفايات في منطقة الطمر الصحي.

وأضاف الياسري بأن الشركة قدمت الوثائق الرسمية إلى الهيئة المتضمنة شهادة التسجيل

الياسري وأبو الهيل يبحثان عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بالشأن الاستثماري في المحافظة

فقد تم التأكيد خلال اللقاء على ضرورة متابعة أعمال مديرية حماية الوفود والشركات وتأمين مواقع المشاريع الاستثمارية ومتابعة العمالة الأجنبية الوافدة بالتنسيق بين الجانبين، وفي المحور الآخر طرح موضوع المشاكل العشوائية واعتراض بعض أفراد العشائر تسليم الأراضي للمستثمرين والحلول الناجمة لإنهاء هذه المشكلة حيث تم الاتفاق على اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية المناسبة بحق إي فرد يعترض على تسليم الأرض لشركة أو مستثمر دون وجه حق و تقديمهم الى القضاء لمحاسبتهم وفق القانون.

بحث مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري و اللواء الحقوقي المهندس كاظم جحيل أبو الهيل عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بالشأن الاستثماري ضمن محورين الأول أهمية متابعة عمل مديرية حماية الوفود والشركات والثاني عملية اعتراض بعض أفراد العشائر على تسليم أرض الدولة للشركات والمستثمرين وقد أفضى اللقاء إلى اتخاذ عدد من الإجراءات القانونية.

المستقبل - خاص |



بهدف رفع حجم الاستثمارات الأجنبية في المثنى هيئة الاستثمار تستقبل وفداً رسمياً إيرانياً رفيع المستوى وتبحث معه سبل تعزيز الاستثمارات الإيرانية في المحافظة

مبديا استعداد بلاده لنقل تجربتها في مجال البناء والإعمار، داعياً رجال الأعمال والمستثمرين والصناعيين العراقيين لزيارة إيران للاطلاع عن كثب على مدى التطور الذي وصلت إليه في المجالات كافة.

من جانبه قال رئيس هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل الياسري إن باكورة الاستثمارات الإيرانية في المحافظة تمثلت بإقامة معمل للاسمنت بطاقة مليوني طن سنوياً، مبيناً أن المحافظة تتطلع لموقع الريادة بين المحافظات في مجال الاستثمار وبناء اقتصاد متكامل كونها تزخر بوفرة وتنوع المعادن والخامات الأولية التي تحتل 12 بالمئة من مساحة البلاد، منوها بأن المحافظة تقدم جميع التسهيلات للمستثمرين بهدف جذبهم للعمل في المثنى، فضلاً عن توفير الحماية اللازمة للشركات الأجنبية وتسهيل منح التأشيرات اللازمة للعاملين فيها.

يشار إلى أن شركة خوي الإيرانية قد باشرت بالتنفيذ الفعلي لعمل اسمنت المثنى الحديث حسب الإجازة الممنوحة لها من هيئة استثمار المثنى وبمدة تنفيذ 36 شهراً وبطاقة إنتاج تصل تقدر بـ مليوني طن سنوياً الأمر الذي يسهم في خلق فرص عمل وتعزيز الصناعة والاقتصاد الوطني والاستفادة من المخزون الهائل من المواد الأولية في بادية السماوة.

المستقبل - خاص |

استقبلت هيئة استثمار المثنى وفداً إيرانياً رفيع المستوى تألف من أعضاء في البرلمان الإيراني ورجال أعمال ومسؤولين في الحكومة الإيرانية، وتم عقد لقاء موسع بين الجانبين العراقي والإيراني وتمثل الجانب العراقي برئيس مجلس المحافظة الدكتور حاكم مسلم الياسري والنائب لاول لحافظ المثنى الأستاذ سامي نعمة كما حضر اللقاء رئيس غرفة تجارة المثنى ورئيس اتحاد رجال الأعمال وعدد من الخبراء والاقتصاديين في المحافظة.

وقد أبدى الوفد الإيراني خلال اللقاء، رغبة بلاده بدخول الاستثمار الواسع في العديد من القطاعات بالمحافظة، حيث أكد عضو البرلمان الإيراني حسين الصدر الذي رافق الوفد رغبة بلاده بالاستثمار في قطاعات الصناعة والزراعة والكهرباء والطرق والجسور والإسكان والنقطة، موضحاً أن هذه الخطوة تأتي في إطار البرنامج الذي صوت عليه البرلمان الإيراني قبل ثلاثة أعوام والذي يدعو إلى الإسهام الفاعل في تطوير المدن الإسلامية من خلال الاستثمار،

مهندسو المستقبل .. طلبة كلية الهندسة في جامعة المثنى في زيارة ميدانية لعدد من المجمعات السكنية الاستثمارية



البيعة المثلثية - خاص |

المشاريع السكنية ومراحل إنجازها حتى تكون متكاملة وبنيتوا إنها لا تشتمل على مخططات وخرائط فقط بل وتتعداه إلى مخططات متكاملة لآلية توزيع مياه الصرف الصحي والكهرباء والتسليح وتوزيع النسب بشكل يضع أمام المصمم تطبيق صحيح غير عشوائي بما يساهم في تقوية البناء ومطابقته للمواصفات الفنية .

يشار إلى أن الجولة تأتي ضمن إطار بروتوكول التعاون المشترك بين هيئة الاستثمار وجامعة المثنى لتبادل الخبرات والمعلومات بين الجانبين وتوفير الفرص أمام الطلبة للاطلاع على الجوانب العملية بما يخدمهم في مستقبلهم المهني.

الاستثمار والمشاريع السكنية منها على وجه الخصوص فرصة جيدة للاطلاع على مراحل التشييد واليات التخطيط والبناء وقد حصل الطلبة وهم مشاريع هندسة المستقبل على فكرة شاملة عن هذه المجمعات الامر الذي سيطور من قابلياتهم العلمية .

وقد أبدى الطلبة سعادتهم بالغامرة بهذه الجولة كونها حققت لهم جزءاً من متطلبات عملهم فيما يتعلق بالجانب العملي ، حيث المشاريع الاستثمارية السكنية وغيرها ماثلة على الأرض و تساهم في تخفيف أزمة السكن في المحافظة وما توفره من فرص عمل للمهندسين المدنيين والمعماريين .

كما استعرضت الطواقم الهندسية والفنية العاملة في المشاريع مخططات

وقد شملت (الجولة مجمع لؤلؤة ساوة السكني وابن يقطين و مجمع إسكان الدوحة) قدم فيها المستثمرين والملاكات الهندسية والفنية عرضاً تفصيلياً عن مراحل الانجاز للمشاريع بدأ من نقطة الشروع بالتخطيط وانتهاءً بأعمال التشييد على ارض الواقع بما يتناسب مع المخططات الفنية المصادق عليها من قبل الدوائر المعنية (Site plan) .

و في تصريح لموقع الهيئة الالكتروني قال الدكتور عصام الهنداوي رئيس قسم الهندسة المدنية في الكلية ان للجانب العملي والمشاركة المباشرة القدرة على تنمية مهارات الطلبة بحيث يكون مكملًا للجانب النظري وتعد مشاريع

أجرى رئيس وطلبة قسم الهندسة المدنية في كلية الهندسة جامعة المثنى جولة ميدانية لثلاث مجمعات سكنية استثمارية في إطار السفريات العلمية التي تقوم بها الكلية لمشاريع الاسكان برفقة قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار المثنى .

جامعة الملتية

تحتضن وتحففي بمعرض



هيئة

استثمار الملتية



الاستثمار الخاص -

الاستثمار في بناء البلدان وعرض التجارب الدولية التي سبقت تجربة العراق في الاستثمار مؤكداً على أهمية الدعم المجتمعي وتشجيعه لخدمة أبناء المحافظة خصوصاً وبلدنا العراق على وجه العموم.

وقد زارت الوفود التي حضرت الاحتفال السنوي ليوم الجامعة تضمنت أساتذة الجامعات العراقية و جامعة المثنى ومدراء الدوائر في المحافظة وعدد من وجهاء وتجار ورجال الأعمال والغرف التجارية وقد أبدت الوفود الزائرة للمعرض ارتياحها الشديد لما لاحظته من إنجازات للهيئة على أرض الواقع وقام فريق قسم العلاقات العامة بشرح تفصيلي للزائرين عن آلية بيع الوحدات السكنية والضمانات حسب قانون الاستثمار المرقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته.

بمناسبة يوم الجامعة ويهدف نشر الثقافة الاستثمارية في كافة أوساط المجتمع والتي تسهم في خلق مناخا استثماريا وإعداد أقسام العلاقات العامة والإعلام في هيئة استثمار المثنى معرضاً للمشاريع الاستثمارية في أروقة جامعة المثنى ولدة خمسة أيام حيث تم عرض عدد كبير من اللوحات والتي تعبر عن نشاط الهيئة منذ التأسيس ولحد الآن وكذلك تضمنت صوراً ومجسمات للمشاريع المنجزة والمشاريع قيد الانجاز وتم توزيع عدد كبير من المطبوعات والبروشورات التي تخص عمل الهيئة والفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات .
وقدم فريق قسم العلاقات العامة شرحاً تفصيلياً عن هيئة الاستثمار والدور الذي يلعبه

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تمنح العمال الاجانب في محافظة المثنى اجازة عمل وهيئة استثمار المثنى توجه الدعوة للمستثمرين لتسوية اوضاع عمالهم الأجانب

البيان الصحفي - خاص |

ويسهل اقامة وعمل الوافدين وقد اقر قانون العمل العراقي للعمال الاجانب ضمان اجتماعي وراتب تقاعدي يستقطع شهريا بنسبة 17 % من الراتب الكلي . وعليه توجه الهيئة الدعوة الى كافة المستثمرين بتسوية اوضاع العمال الاجانب من خلال اكمال اجراءات منحهم اجازة العمل .

في المشاريع الاستثمارية اجازات عمل لعدد من المشاريع الاستثمارية العاملة في المحافظة منها عمالة مشروع سواة مول و موسكي مول و مركز بيوتي للتجميل . ويعد منح اجازات العمل من اهم متطلبات الحصول على الاقامة السنوية داخل الأراضي العراقية للعمال الاجانب

من اجل الارتقاء بالعملية الاستثمارية في سبيل التغلب على كافة المعوقات التي تواجه المستثمرين ويسعي جاد من الهيئة ، منحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العمالة الأجنبية

عدد من الشركات الاستثمارية المحلية والأجنبية تتقدم بطلبات رسمية للحصول على اجازات استثمار لمشاريع متنوعة

البيان الصحفي - خاص |

حسين عباس جابر لإنشاء معمل الخرسانة الجاهزة وأبدى استعداداه لإكمال جميع المتعلقات والمتطلبات القانونية حسب قانون الاستثمار النافذ المعدل . وفي قطاع الخدمات فقد أبدى الدكتور حسين عبد الرضا النفاخ والدكتور حسين مهدي السعبري لإنشاء مستشفى استثماري سعة 50 سرير، كذلك تقدمت شركة برج الأعمار العراقية وشركاؤها لمنحها اجازة تأسيس جامعة أوروك لدعم المستوى العلمي والتطبيقي للطلبة أبناء المحافظة .. يشار إلى إن هيئة استثمار المثنى تتمتع بمناخ استثماري واعد وحقق نجاحات عديدة من خلال إرساء العديد من المشاريع الاستثمارية الناجحة والتي قدمت خدماتها لأبناء المحافظة بصورة مباشرة .

القطاع الزراعي فقد تقدمت شركة لجين الفرات و شركة السنايل الخضراء لاستحصال ايازة لإنشاء مشروع زراعي على مساحة ارض زراعية 150 الف دونم لكل شركة لإنتاج المحاصيل الإستراتيجية في بادية السماوة ، وأبدت مؤسسة محمد الحبيسي للتجارة والمقاولات العامة رغبتها الحصول على ايازة استثمارية لزراعة 3 آلاف دونم وهي شركة كويتية وفي القطاع الصناعي لدينا ثلاث طلبات هي للمستثمر قاسم بشيت راضي الذي أبدى رغبته بإنشاء معمل للصودا الكاوية والكورين بالقرب من مملحة السماوة والثاني للسيد إسماعيل صبيح إسماعيل لإنشاء مجمع وكالة شركة GMC وشوفر لصيانة السيارات وثالث تقدم به المستثمر

تقدمت عدد من الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال بطلب الحصول على اجازات استثمار لإنشاء مشاريع متنوعة في المحافظة . وقال المهندس عادل داخل الياسري إن الشركات المتقدمة قد أبدت رغبتها في الحصول على ايازة الاستثمارية وان جميع الأقسام المختصة في الهيئة قامت بدراسة المخططات الهندسية ودراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة من قبل الشركات لغرض منحها ايازة بأسرع وقت ممكن للمباشرة في العمل وانجاز المشروع الاستثماري . كما أوضح الياسري طبيعة الشركات والمشاريع المقدمة بقوله "في

وفد مجموعة شركات الغيث يطلع على الفرص الاستثمارية في المثنى



المثنى تعتبر محافظة واعدة وغنية بالمواد الأولية التي تدخل في الصناعات الاسمنتية وضمن دراستنا فان المحافظة بحاجة الى مجمعات سكنية نظرا لحاجة المحافظة للوحدات السكنية والتي تقدر ب 25 الف وحدة سكنية .

يشار الى ان هيئة استثمار المثنى قد منحت في وقت سابق عدد من الاجازات الاستثمارية الخاصة بإنشاء المجمعات السكنية ومعامل الاسمنت لتغطية حاجة المحافظة بتلك القطاعات.

بحث وفد مجموعة شركات الغيث للمقاولات العامة الفرص الاستثمارية المطروحة في قطاعي الإسكان وصناعة الاسمنت في المثنى . وقال السيد غيث جاسم محمد أمين المدير المفوض للشركة بان الوفد اطلع على الفرص الاستثمارية في هذين القطاعين والمدرجة ضمن الخارطة لاستثمارية لهيئة استثمار المثنى ، مضيفا بان

البيان الصحفي - خاص |

تواصل الدعم الحكومي للعملية الاستثمارية في المثنى

البيان الصحفي - خاص |

أكد عدد من مسؤولي المحافظة دعمهم التام للعملية الاستثمارية الجارية في المحافظة من خلال تعزيز العلاقة مع المستثمرين لإنجاح مشاريعهم وتذليل العقبات التي قد تعترض انجازها. اذ شهدت هيئة استثمار المثنى توافد عدد من مسؤولي المحافظة الذين أكدوا وقوفهم مع الهيئة لإنجاح العملية الاستثمارية والمشاريع في مختلف القطاعات .

حيث أشاد النائب علي لفته المرشدي خلال زيارته للهيئة ولقائه المدير العام المهندس عادل داخل الياسري بالمشاريع الاستثمارية المنجزة التي يجري العمل بها وفق الإجازات الممنوحة من قبل الهيئة والتنوع في القطاعات الاستثمارية المختلفة التي تضفي طابع الحداثة والتطور .

كما أكد النائب الاول لمحافظة المثنى الاستاذ سامي نعمة الحساني على ادامة التواصل بين الحكومة المحلية والهيئة بغية الاطلاع على سبل الارتقاء بالواقع الخدمي والاستثماري في المحافظة .

من جانبه شدد عضو مجلس المحافظة الاستاذ قابل الزريجاوي على ضرورة تعزيز الانسجام بين الهيئة والمجلس كون الاخير لديه القرار التشريعي بما يدعم العمل الاستثماري ويذلل العقبات التي تعترض عملهم من خلال اتخاذ القرارات المناسبة وفي اسرع وقت .



شركة بروتينوس سالغا الاسبانية تعزز

إنشاء معمل استثماري للكتل الكونكريتية الجاهزة في المثنى



المستثمر المثنى - خاص |

الكونكريتية متعددة الأغراض والبناء الجاهز الذي يدخل في كافة الإنشاءات والمباني. وأضاف ان الشركة على استعداد تام لتنفيذ المشروع الذي تبلغ كلفته مليوني دولار أمريكي في حال الحصول على الترخيص الاستثماري لافتاً الى انه من المقرر ان ينفذ المشروع في قضاء الخضر جنوب المثنى على مساحة عشرة دونم .

من جانبه ابدى المهندس عادل داخل الياسري استعداد الهيئة للتعاون مع الشركة بما ينسجم وقانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل، مبيناً ان الشركة قدمت كافة الأوراق الرسمية والمخططات الهندسية للمشروع فيما تعمل الهيئة على دراستها لإكمال الموافقات الاصولية ومنح الاجازة بأسرع وقت لما سيقدمه من خدمات كبيرة للمحافظة.

كشفت شركة بروتينوس سالغا الاسبانية عن رغبتها إنشاء معمل للكتل الكونكريتية والخرسانة الجاهزة في المثنى.

وقال السيد ميغل انخيل المدير المفوض للشركة بأنه قدم طلباً رسمياً الى هيئة استثمار المثنى لغرض الحصول على الرخصة الاستثمارية لتنفيذ المشروع في المحافظة والذي سيقدم خدماته الى القطاعين الحكومي والخاص لإنشاء دعائم الجسور والمجسرات والقناطر والالواح

افتتاح ثلاثة احواض سباحة في مدينة العاب السماوة

المستثمر المثنى - خاص |



افتتاح ثلاثة احواض سباحة في مدينة العاب السماوة انجزتها الملاكات الفنية لشركة سنا الخليج الاستثمارية والمنفذة لمدينة العاب السماوة الجديدة المرحلة الثانية من مشروعها والمتمثل بافتتاح ثلاثة احواض للسباحة.

وقد اقامت الشركة المستثمرة للمشروع افتتاحية بالمناسبة حضرها مدير عام الهيئة الذي اكد ان انجاز المرحلة الثانية من المشروع هو استكمال لجهود مثمرة هدفها تقديم افضل الخدمات الى ابناء المحافظة مشيراً في الوقت ذاته الى ان الايام القادمة ستشهد افتتاح مشاريع اخرى لاتزال قيد الانجاز.

وعن المشروع قدم السيد عبد الرحيم الجنابي المدير المفوض لشركة سنا الخليج تفصيلاً عن المشروع وما تم انجازه من المرحلة الثانية مبيناً ان الشركة باشرت في المرحلة الثانية منذ سنة تقريبا حيث انجزت حسب المخططات الاصلية للمشروع ثلاثة احواض للسباحة الاول للكبار بمساحة 15x25 م وبعمق 160 سم وثاني للناشئين بمساحة 10x20 م وبعمق 140 سم والثالث للأطفال بمساحة 9x17 م وبعمق 110 سم اضافة الى ما يحتويه من العاب مائية للأطفال .

كما تم انجاز الملاحق المرافقة للأحواض من حمامات عدد 25 ومرافق صحية عدد 25 كذلك منزع لتغيير الملابس فضلاً عن افتتاح كافيتريات لتقديم المربطبات وغرف للإدارة وقطع التذاكر .

وأضاف الجنابي بان المسبح سيفتح ابوابه امام المواطنين طيلة ايام الاسبوع من الساعة (9 صباحاً حتى 11 مساءً) .

سيتم خلال هذا العام انجاز قاعة للمناسبات والتي ستأخذ الاولوية في التنفيذ ، مضيفاً بان العمل والتنسيق بين الهيئة ممتاز والجهود جيدة جداً .

واكد ان الشركة ماضية في انجاز كامل المشروع وفقاً لمخططاته التصميمية وهي المرحلة الثالثة التي تتضمن انشاء المول التجاري ومطعم الدرجة الاولى وفندق سياحي كذلك

قابل الزريجاوي رئيس لجنة المتابعة والرقابة العامة



بعد مرور اكثر من عام على مباشرة الدورة الجديدة لمجلس المحافظة وممارسة لجان المجلس مهامها الرقابية والتشريعية فيما يتعلق بالانشطة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والامنية ... كان لمجلة استثمار المثنى موعد مع رئيس لجنة المتابعة والرقابة العامة في مجلس المحافظة السيد قابل الزريجاوي للتعرف عن قرب على اعمال اللجنة ودورها في متابعة المشاريع الخدمية والاستثمارية في المحافظة عبر هذا الحوار المفتوح.

◀◀ اعد اللقاء، واجراه : كاظم مسافر الاعاجيبي

◀◀ تصوير : أمين علي داخل



« المثنى من المحافظات المستقرة أمنياً بالمقارنة مع غيرها من المحافظات الأخرى باعتقادات كيف يمكن الاستفادة من هذه الميزة للترويج وجذب رجال الأعمال والشركات الاستثمارية الأجنبية التي تبحث عن البيئة الآمنة للاستثمار؟

- اننا اعتقد ان محافظة المثنى كانت ولا تزال من أكثر المحافظات أمناً على مستوى البلد الا انني اشعر بوجود قصور في الترويج الاعلامي والترويج الدعائي للفرص الاستثمارية لابد ان نستشعر ماذا يوجد في المحافظة ونستطلع حقايا محافظتنا ندرس ما موجود من معادن في البادية الجنوبية و فرص واعدة في مجال الزراعة و تطوير الري وفي التعليم ومجالات أخرى اذا لابد علينا ولا ان نشكل لجان فاعله من اجل ان تعيد رسم الخارطة الاستثمارية وتقدم لنا فرشة من المعلومات التي يمكن الرجوع اليها من اجل ان نسوق الفرص للمستثمرين لا يكفي ان نقول ان محافظة المثنى محافظة آمنة هناك دول كثيرة تمتاز ببيئتها الآمنة لكن لا تتوفر فيها فرص الاستثمار اما نحن محافظة آمنة وتتميز كذلك بوجود الكثير من الفرص الواعدة في مجال السياحة الدينية و الآثار والزراعة والصناعة لكن نفتقد الى آليات صحيحة وبرامج فاعله للترويج عن ما تحتويه المحافظة من فرص واعدة في تلك المجالات سيما مع المساحات الواسعة من الأراضي الصالحة والمياه الجوفية في بادية السماوة لذا نحن بحاجة لرسم خارطة استثمارية جديدة مبنية على معلومات دقيقة وعلمية موثقة كذلك مبنية على بيئة تشريعية تستطيع من خلالها المحافظة ان تسوق ما تستطيع من فرص استثمارية للأخرين .

« من هو المعني الرئيس بإعداد فرشة المعلومات المتكاملة والترويج للفرص الاستثمارية وما هو دور الحكومة التشريعية بهذا الصدد؟

- اعتقد ان الحكومة المحلية لو نظرنا اليها بنظرة عامة قد لا تكون لديها تخصصات دقيقة في كل المجالات وانما تقع المسؤولية على الاذرع التي تشكل هذه الحكومة ومنها هيئة الاستثمار وهناك خطوات واعدة من قبل الهيئة التي قد تكون في مقدمة هيئات الاستثمار و يشار لها بالبنان من خلال انشاء اول معمل اسمنت على مستوى العراق وحتما هذا يشكل علامة بارزة في عملها لذا من واجب هذه الاذرع تحريك الماء الراكد من خلال العمل على اعداد البيانات المتكاملة لما تحتويه المحافظة من موارد ومقومات والترويج لها لنتمكن بالحصول النهائية من استقطاب رؤوس الاموال والشركات الاستثمارية سواء الاجنبية او المحلية للاستثمار في المثنى وعلى اتوقع ان يكون هناك تجاوب كبير من الحكومة المحلية في تشريع القوانين وتخصيص المبالغ المالية احيانا لتنفيذ هكذا مشاريع وخير مثال على ذلك هو تبني المحافظة لمشروع المسح الجيولوجي لاستكشاف البادية الذي قدم من خلال هيئة الاستثمار.

« غالبا ما تعتمد الدول على خطط خمسية او عشرية في بنائها وتنمية بلدانها بالاعتماد على مراكز بحثية تقدم لها قاعدة بيانات تمكنها من اعداد خطط تنموية على هذا الاساس الا ان هذا الامر مفقود بالعراق عموما والمثنى بوجه خاص ما السبب براكيم؟

- نحن في العراق بصورة عامة نهمل جانب التخطيط ويمكننا القول للأسف انه لا يوجد تخطيط بمعنى التخطيط الحقيقي ما موجود هو برامج وخطط تلبي حاجات انية ضاغطة وبالنتيجة نحن تحت ضغط هذا الموضوع لا يوجد لدينا حيز يسمح لنا بالتفكير في بناء تخطيط على مستوى مراكز للأبحاث او على مستوى محاكاة مراكز التخطيط العالمية التي ترسم للبلدان



سياساتها في مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقيقة نحتاج الى وقت طويل لحين اشباع حاجات المواطن الاساسية في ظل الظروف الحالية التي تمر بالبلد ومن ثم يمكن لنا التوجه نحو اعداد الخطط الزمنية وتنفيذها. وعلى سبيل المثال اليوم نحن في المثنى لازلنا نخطو الخطوات الاولى في البناء نتيجة لتهالك البنى التحتية للمحافظة التي اصابها الاهمال على مر السنوات الماضية ولدينا الكثير من الحاجات الاساسية الملحة التي يجب ان توفرها للمواطن في قطاعات الماء والكهرباء والطرق والصحة والتعليم و... الخ. وهذه الخدمات تحتاج الى وقت كي نتمكن من توفيرها بالاعتماد على تخصيصات الموازنة الاتحادية لكننا نعول على قطاع الاستثمار للمساهمة الفاعلة في مساعدتنا على تبني جزء كبير من هذه القطاعات وتطويرها.

« باعتقادكم ماهي أبرز معوقات الاستثمار اليوم في العراق بشكل عام المثنى ؟

- بالحقيقة انا لا ادعي اني مختص في مجال الاستثمار ولكن من خلال متابعاتي ومن خلال مشاهداتي وقرائاتي اكاد اجزم ان بعض فقرات قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 المعدل هي المعوق الاول والاخير في تحريك عجلة الاستثمار بالإضافة الى وجود رؤيا واصرار من قبل الحكومة المركزية بعدم تخويل المحافظات لسن تشريعات تتلائم مع طبيعة هذه المحافظات لذا اعتقد ان العملية الاستثمارية اذ ما اريد لها النجاح لابد من محاكاة القوانين والتعليمات التي تحكم الاستثمار في دول المنطقة واختيار النموذج الناجح منها لكي نقبض منه ما يتلائم مع ظروفنا وممكن تطبيقه على الواقع في العراق والا ستبقى عملية الاستثمار تدور في حلقة مفرغة.

« مجلس المثنى صوت مؤخرا على قرار تكفل بموجبه تنفيذ البنى التحتية لمشاريع الإسكان مقابل تخصيص المستثمر ل10% من عدد الوحدات السكنية يمنحها المجلس للشرائح المحتاجة، فيما ستبقى اسعار الوحدات على حالها بالنسبة لباقي المواطنين الم يكن بالاحرى ان يتكفل المجلس بتنفيذ مشاريع البنى التحتية مقابل تخفيض اسعار لكل المواطنين؟

- حقيقة في بداية الامر عرضت لجنة الاستثمار في المجلس مقترحا تضمن قيام الحكومة المحلية بتحمل تكاليف البنى التحتية من ماء و مجاري و كهرباء اضافة الى الخدمات الاخرى التي من الممكن ان تقدم الى المواطن مقابل قيام المستثمر بتخفيض سعر الوحدة السكنية بمقدار 13 % وهذا الموضوع اخذ نقاش طويل بين السادة اعضاء المجلس الا انه وفي نهاية المطاف استقر الحال ان تتحمل الحكومة المحلية هذه التكاليف مقابل ان يقوم المستثمر بتسليم 10 % كوحدة سكنية جاهزة الى المحافظة التي من المفترض ان تباشر بأعداد تعليمات خاصة بتوزيعها على المستحقين من الرامال والشهداء والمعوقين والفئات الاخرى في خطوة يعتقد المجلس الموقر انها ستسهم في تحريك عجلة الاستثمار بالمحافظة وحقيقة انا كان لي رأي في هذا الجانب طرحته خلال مناقشة تقرير اللجنة هو ان يتم معرفة كلفة هذه الخدمات من خلال الدوائر المعنية اي ان تقوم دائرة الماء بأعداد جداول كميات وان تقوم دائرة الكهرباء بأعداد جداول كميات وان تقوم البلدية بأعداد جداول كميات واي خدمات اخرى لنعلم كلفة هذه الخدمات وبالنسبة لتحملها الدائرة مقابل ان يقوم المستثمر بتخفيض سعر الوحدة بما يوازي حصة الوحدة الواحدة من كلفة الخدمات هذا الرأي لم يؤخذ به في المجلس واستقر الامر على ان تسلم الوحدات الادارية وبصراحه لا اعتقد ان المستثمرين سيقبلون هذا القرار واتوقع انهم سيقومون بتنفيذ البنى التحتية على حسابهم الخاص دون التخلي عن نسبة من الوحدات السكنية.

« مشاريع القطاع المشترك لها اهمية كبيرة في تنمية موارد المحافظة



الاموال الاجنبية .

« ما سبب ممانعة مجلس المحافظة لاستثمار معمل اسمنت المثنى العائد لوزارة الصناعة واصداؤكم قرارا برفض هذا الامر ؟

- للأسف الحكومة المركزية عندما تعمل لا تأخذ برأي الحكومات المحلية في ما يتعلق بالمشاريع الاستراتيجية التي هي ضمن الحدود الادارية للمحافظة، ومعمل اسمنت المثنى هو واحد من المشاريع التي تم عرضها لاستثمار من خلال وزارة الصناعة دون الرجوع الى رأي الحكومة المحلية وشاركها بهذا القرار ماعدا مشاركة بعض المسؤولين في المحافظة كـ لجان استشارية في المفاوضات وليسوا اصحاب قرار وبالنسبة تم عرض العمل للاستثمار واحيل الى احد المستثمرين ومجلس المحافظة الحالي اتخذ قرارا بعدم الموافقة على ذلك لجملة من الاسباب والموضوعات التي تأكد

وسكانها هل لديكم توجه نحو تنفيذ مشاريع استثمارية ضمن هذا القطاع وخلق شراكة حقيقية بين المواطن والحكومة المحلية ؟

- حتى الان لا توجد هكذا توجهات والسبب يعود الى ضبابية القاعدة التشريعية في مجال الاستثمار لا توجد لدينا تعليمات بهذا الخصوص ولا قوانين تسهل عمل الاستثمار المشترك وبالتالي لابد من اعادة ترتيب الاوراق التشريعية لبيئة الاستثمار وبعد ذلك ستكون كل الامور مشرعه امام هذه المشاريع وغيرها من المشاريع الاخرى وكذلك تذليل الكثير من المعوقات امام دخول الاستثمار الاجنبي الى البلاد بشكل عام وحقيقة هذا الامر له الكثير من الايجابيات التي تسهم في تنمية البلد وتنوع موارده الاقتصادية بالاعتماد على الخبرات والمكنة الحديثة والتطور التكنولوجي الذي سيدخله المستثمر الاجنبي للبلد بالإضافة الى تحريك سوق العمل وجلب رؤوس

كل الاعمال التي وكلت بها شركة الرضوان تلكتت وفشلت سواء في قطاع الكهرباء والاسكان او في القطاعات الاخرى ولا اتوقع خيرا من هذه الشركة ان تقوم بتنفيذ اي من التزاماتها كونها شركة متلكة تبحث عن السلفة التشغيلية التي تدير امورها بها واستغرب من بعض الدوائر التي تقوم بالإحالة عليها .

« جابكم نترأسون لجنة المتابعة والرقابة العامة في مجلس المحافظة هل تخضع مشاريع الاستثمار الى متابعة لجنتم ؟

- كل المشاريع في المحافظة تخضع الى لجنة الرقابة باعتبار مجلس المحافظة لديه واجبات واجب تشريعي واعتقد انه معطل الى حد ما بسبب ضغط الحكومة المركزية وتجميد القوانين العاملة والشق الاخر هو الشق الرقابي كما تعلم تجربة مجالس المحافظات تجربة فنية وينظر الى واجبات عضو المجلس من خلال العضو ذاته وهذا خطأ كبير اي عندما نقول لجنة الرقابة على سبيل المثال نرى ان اللجنة تدار من خلال شخص رئيس اللجنة وهذا الامر غير صحيح لابد ان يكون لدى رئيس اللجنة استشاريين و خبراء متخصصين يعملون تحت مسميات المجلس لكي يكون العمل مطابق للمعايير الدولية والمعايير المهنية اما في لجنة الرقابة فعندما ننظر الى لجنة الرقابة تجد ان العمل يتركز على شخص رئيس اللجنة وهذا لا يستطيع ان يفي بمتطلبات الرقابة على جميع المشاريع نعم نحن نسمع بمشكلة هنا ويقدم لدينا طلب لمشكلة هناك نتابع هذه ونعد تقارير تكاد تكون متواضعة نتيجة عدم وجود كوادر متخصصة لدى لجنة الرقابة انا حاليا في مرحلة بناء كوادر اخرى لدي بعض المهندسين ولكنهم غير كافيين لتلبية جميع متطلبات العمل لابد من وجود اداريين وقانونيين في الايام القليلة القادمة سنعمل على جلب كوادر متخصصة الى لجنة الرقابة ومن ثم نقوم بأعداد برامج عمل وخطة عمل لغرض شمول كافة القطاعات ومنها الاستثمار برقابة المجلس .

« غالبا ما يشكو المواطن في المحافظة من نقص بمستوى الخدمات سيما الاساسية منها على عموم المناطق باعتقادك ما هو السبب في هذا الجانب وهل لقلة التخصيصات المالية دور بهذه المشكلة ؟

- بالتأكيد التخصيصات تلقي بضررها على كثير من الجوانب نحن محافظة تعد من اوفر محافظات البلد حسب المعايير الرسمية لوزارة التخطيط وفي ذات الوقت نحن ثاني اكبر محافظة بالعراق وبالتالي التخصيصات المالية للمحافظة من الموازنة الاتحادية لا تكفي الا لتقديم ابسط الخدمات من طرق ومراكز صحية ومدارس اما في حال اذا اردنا الذهاب الى تقديم خدمات اعلى من هذا المستوى فانه بالتأكيد سنصطدم بعقبة قلة التخصيصات المالية من الموازنة الاتحادية للمحافظة وبالنتيجة هناك علاقة مترابطة بين قلة التخصيصات وحجم الخدمة المقدمة الى المواطن في المثلى .

« بعد مرور اكثر من ستة اعوام على تأسيس هيئة استثمار المثنى ما هو تقييمكم لواقع عمل الهيئة ؟

- من خلال متابعتي لهيئات الاستثمار عموما اجد هيئة استثمار المثنى تأتي في مقدمة تلك الهيئات في البلد ليس مجاملة انما واقع الحال يشهد بذلك وجود مشاريع في قطاع الاسكان وكذلك مشاريع في قطاع الصناعة ونحن نبحث تماما عن هذا القطاع فهو من يستطيع ان يحرك عجلة الاقتصاد وينمي مدخولات ابناء المحافظة من خلال توفر فرص العمل للكثير من العاطلين عن العمل، نحن نريد من هيئة الاستثمار ان لا تتوقف عند هذا الحد وان تفكر في إعادة واقع الاستثمار من خلال دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي لإبناء المحافظة كي تترجمها في مشاريع وخطط استثمارية واعدة وعدم اهمال اي قطاع من القطاعات والتعامل بنظرة شاملة ومتكاملة لما تحويه محافظتنا من مصادر ممكن ان تحول الى فرص استثمارية تعود بالنفع الى ابناء المحافظة .



نقل 500 عامل أليس هذا تخفيفا من المصاريف الثابتة التي يتحملها المستثمر سواء انتج ام لم ينتج وتحويلها الى كاهل الدولة واعتقد هذا المبلغ بمرور الزمن يساوي اكثر من 45 مليار دينار وهذه عملية كبيرة جدا ينبغي على المعنيين ان يضعوها امام اعينهم .

« مشروع شركة الرضوان السكني الذي هو اساسا برعاية مجلس المحافظة واجه اعتراضا من قبل عدد من اعضاء المجلس ما هو تفسيركم لهذا الاعتراض ؟

- انا كعضو من اعضاء مجلس المحافظة لم اطلع على تفاصيل هذا المشروع وكذلك لدي معلومات من خلال جولاتي الرقابية والتدقيقية على مشاريع شركة الرضوان تشير الى انها من الشركات المتلكة التابعة الى وزارة الصناعة لكن هناك اصرار من قبل بعض الجهات على تكليفها بعدد من الاعمال رغم ان

بعضها اثناء تشغيل المعمل حيث انه من المعروف ان عملية الاستثمار تعني إعادة بناء الاصول وليس استثمارها كما هي عليه الا انه في الحقيقة اتضح ان المستثمر استثمار معمل اسمنت المثنى كما هو عليه بدون ان يضيف اي طاقات لزيادة الانتاج او صيانة الخطوط الانتاجية المتعطلة من زمن طويل وهذا مخالف لنص العقد وبالنتيجة يتوجب على الحكومة المحلية ووزارة الصناعة والمعادن ان تلزم المستثمر بما الزم به نفسه من خلال توقيع العقد او الغاء عقد الاستثمار . بالإضافة الى امور اخرى رافقت هذا الموضوع انا اشكل بها تماما على وزارة الصناعة وينبغي على كل المهتمين بهذا الامر التدقيق في احواله اكثر من 500 عامل من معمل اسمنت المثنى ونقلهم الى الدوائر الاخرى بينما عقد الاستثمار ينص على قبول المستثمر 1306 عامل لكن واقع الحال يشير الى وجود فقط اقل من 800 عامل حاليا بالمعمل فما هي الحكمة من

مدير قسم الإشراف والمتابعة في هيئة استثمار المثنى خلال الفترة الماضية قمنا بتشخيص الأخطاء لعدد من المشاريع الاستثمارية لعدم التزام المستثمر بالضوابط الهندسية

أجرى الحوار : صفاء حسين ابو كحيلة.
تصوير : أمين علي داخل

الوحدات السكنية بعد انخفاض سعر الوحدة السكنية وهذا يؤدي الى اقبال كبير على عملية الشراء ولأجل إنجاح هذا المشروع تقدمت هيئتنا بدراسة مستفيضة الى مجلس المحافظة الموقر والسيد المحافظ من اجل الموافقة على إقرار هذا القانون واعتبار البنى التحتية للمشاريع الاستثمارية من الحكومة المحلية دعماً للاستثمار والمواطن.

ومن مهامه ايضا متابعة مراحل تنفيذ العمل للمشاريع الاستثمار لان المستثمر ملزم بجدول زمني لتنفيذ العمل وإنهاء المشروع ويعكسه فان قسم الإشراف والمتابعة يفتح الأقسام ذات العلاقة في الهيئة لغرض توجيه الإنذارات أو سحب الإجازة في حال مخالفة المستثمر أو تلكؤه.

* ماهي اهم الإجراءات التي قام بها قسم الإشراف والمتابعة منذ تشكيله ؟

- خلال الفترة الماضية قمنا بتشخيص الأخطاء لعدد من المشاريع الاستثمارية ، لعدم التزام المستثمر بالضوابط الهندسية ، حيث نقوم برفع التقارير الدورية إلى السيد مدير عام الهيئة حول سير المشاريع وتشخيص معوقات العمل ومساعدة المستثمر لتجاوزها.

ان حجم المشاريع الاستثمارية وتنوعها وأعدادها دفع مجلس ادارة الهيئة إلى استحداث قسم الإشراف والمتابعة بعد أن كانت جميع هذه المهام من مسؤولية القسم الاقتصادي والفني وأصبح قسم الإشراف والمتابعة ينوب عن دائرة المهندس المقيم حيث يعمل بالتنسيق مع الجهة

* حدثنا عن تشكيل قسم الإشراف والمتابعة وما هي مهامه ؟

- تشكل قسم الإشراف والمتابعة في شهر تشرين الثاني من عام 2013 بطلب من هيئة استثمار المثنى وحسب القانون وموافقة السيد محافظ المثنى وقد سبقتنا بتشكيل هذا القسم هيئة استثمار ذي قار والبصرة. الهيكل التنظيمي للقسم يتألف من رئيس القسم و مهندسان واقتصادي إضافة إلى ثلاثة موظفين.

ويتكون من شعبتين هما التقييس والسيطرة النوعية وشعبة المتابعة ، لكل شعبة مهام وواجبات، فمهام شعبة التقييس والسيطرة النوعية هو متابعة مراحل بناء وإنجاز المشاريع ومدى تطابقها مع المعايير والشروط المتبعة من قبل الجهات القطاعية والشروط الهندسية المعتمدة عالمياً كذلك استلام النتائج المخبرية من المختبرات المعتمدة والتي تردنا عن طريق الجهات الاستشارية المتعاقدة مع المستثمرين كل على حدة أضف إلى ذلك متابعة التنفيذ النوعي للمشاريع عن طريق هذه الجهات .. وبالتالي فان دور هذه الشعبة يعتبر رقابياً بالدرجة الأساس ، وبالنسبة للشعبة الأخرى فمهامها متابعة شؤون المستثمرين مع الدوائر الحكومية ، ومنها تنفيذ الدوائر الحكومية للبنى التحتية لمشاريع السكن (الكهرباء، الماء ،الاتصالات، المجاري...الخ) حيث من المؤمل ان تقوم الحكومة المحلية بإنشاء البنى التحتية للمشاريع وذلك لمساعدة المواطن على شراء



قسم الإشراف والمتابعة احد أقسام هيئة استثمار المثنى الذي استحدث في شهر تشرين الثاني 2013 ويعد من الأقسام المهمة التي تمارس دور الإشراف ومتابعة سير عمل المشاريع الاستثمارية وتقدمها ، يقوم هذا القسم بالتنسيق مع بقية أقسام الهيئة بالمتابعة الميدانية . للتعرف على مهام هذا القسم واهم نشاطاته كان لنا هذا الحوار مع الأستاذ قاسم عاجل عبد رئيس قسم الإشراف والمتابعة .

وجهنا
إنذاراً

إلى أكثر من مشروع والهيئة
تدرس موضوع سحب
الإجازات الاستثمارية منها



نوجه الدعوة الى جميع
المستثمرين ورجال
الاعمال بزيارة هيئتنا
والتعرف على طبيعة
عمل الاقسام في الهيئة
والاطلاع على الفرص
الاستثمارية الواعدة في
كافة القطاعات

المواطن هو صاحب
المصلحة الاولى ومن
واجبنا ان نؤمن له
الجودة، سواء كان
ما يشتره عن طريق
الاستثمار وحدة
سكنية او يرتاد أي
مرفق خدمي او
سياحي أنجز عن
طريق الاستثمار حيث
يجب ان يكون مؤمناً
له بطريقة تمنح له
الثقة

والمتابعة مع الأقسام الأخرى؟

- نحن لدينا عمل مشترك مع جميع الأقسام حيث نزود الأقسام بنسب انجاز المشاريع أو المشاكل التي قد تعترض عمل المستثمرين حيث نقوم بتزويد القسم القانوني بالتزام أو إخلال المستثمر بجدول العمل وتقديمه ، ومع القسم الاقتصادي والفني هو إلزام المستثمر بإنجاز المشروع وفقاً للضوابط والمقاييس ودراسة الجدوى الواردة إلينا من هذا القسم .. نعمل مع كل الأقسام في الهيئة ومكملين لها .

وبالتحديد تبدأ مهام عملنا حال مباشرة المستثمر بالعمل الفعلي على أرض الواقع وصدر امر المباشرة.

وبدورنا نوجه الدعوة الى جميع المستثمرين ورجال الاعمال بزيارة هيئتنا والتعرف على طبيعة عمل الاقسام في الهيئة والاطلاع على الفرص الاستثمارية حيث توجد فرص في كافة القطاعات.

بالأنظمة والاتفاقيات.

فالمواطن هو صاحب المصلحة الاولى ومن واجبنا ان نؤمن له الجودة، سواء كان ما يشتره عن طريق الاستثمار وحدة سكنية او يرتاد أي مرفق خدمي او سياحي أنجز عن طريق الاستثمار حيث يجب ان يكون مؤمناً له بطريقة تمنح له الثقة وحتى المشاريع الصناعية الإنتاجية من معامل اسمنت أو غيرها ، فحين نقوم نحن بدورنا على أتم وجه ونتابع ونراقب سير المشاريع فهذا يجلب الاطمئنان الى المواطن.

وبالنسبة للمستثمر فان قسم المتابعة والإشراف يقوم بتذليل العقبات امام المستثمر ومتابعة أعمال المشروع مع الدوائر القطاعية الأخرى فيما يخص الأعمال الهندسية أما القانونية فهي من اختصاصات القسم القانوني في الهيئة.

وبالنسبة للهيئة فدورنا متابعة المشاريع والتأكد من انجازها وفق المعايير المنصوص عليها في منح الإجازة الاستثمارية ومتابعة الموافقات الأخرى من كل الدوائر القطاعية.

* طبيعة علاقة قسم الإشراف

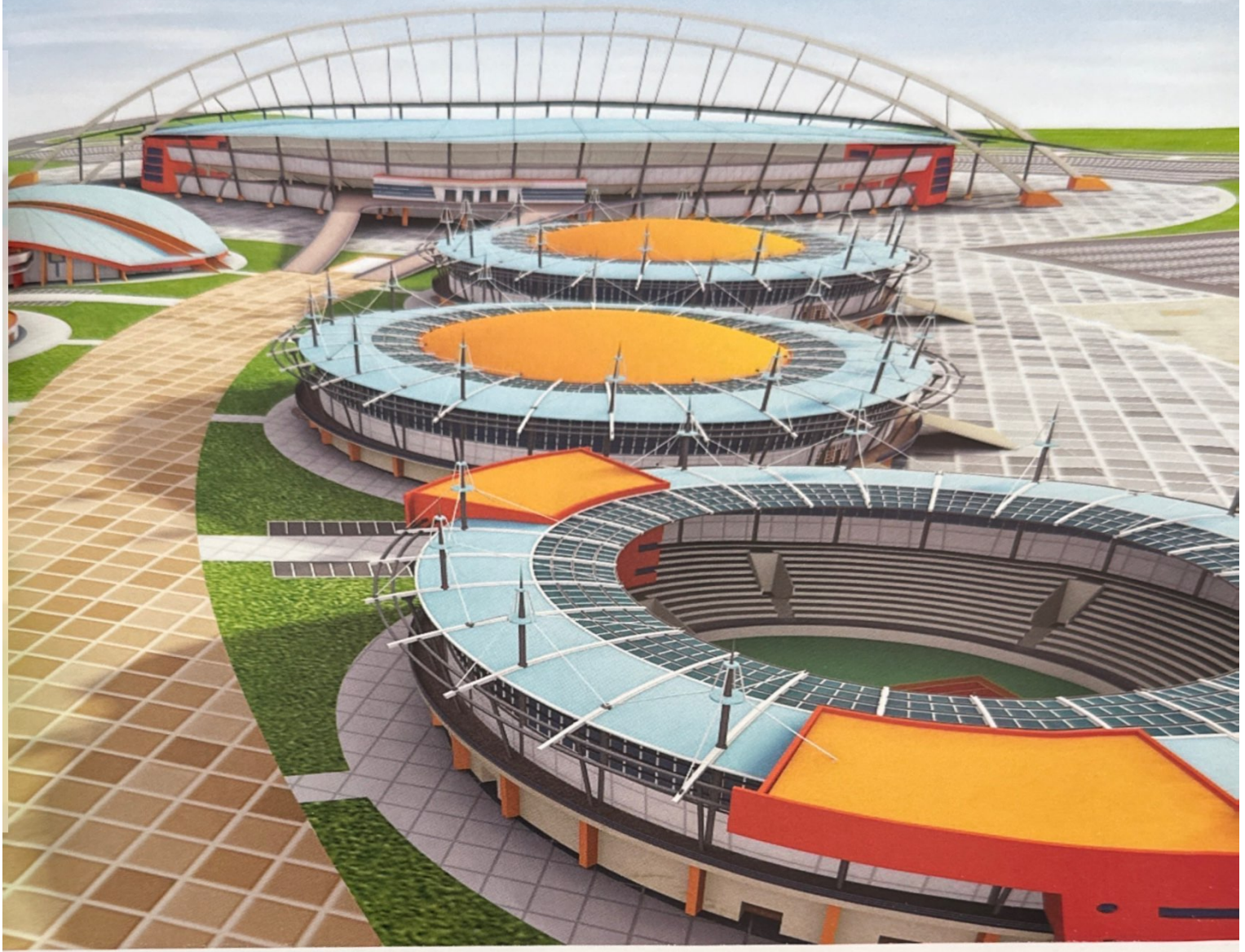
الاستشارية المتعاقدة المرتبطة بالمستثمر.

* هل توجد نسب تفاوت في عمل المشاريع الاستثمارية ؟

- هنالك تفاوت في نسب الانجاز و لم تكن المشاريع الاستثمارية بمستوى واحد في نسب العمل والانجاز فبعض المشاريع ممتازة من هذه الناحية وأخرى لم تكن بمستوى الطموح حيث يعترض سير العمل عدد من المشاكل مع الدوائر ذات العلاقة وهناك مشاكل عشوائية تعترض سير عمل بعض المشاريع وهنا يبدأ دورنا حيث نقوم بمساعدة المستثمر على حل جميع المشاكل التي تعترض عمله ، ووجهنا إنذاراً إلى أكثر من مشروع والهيئة تدرس موضوع سحب الإجازة الاستثمارية منها.

* ما علاقة قسم الاشراف والمتابعة بالمواطن ؟

- له أهمية كبيرة بالنسبة للمواطن بصفته المستهلك والمستثمر حيث يمنح الثقة بمن توجهه وبالنسبة للدولة حيث يمارس الرقابة على أداء المستثمر وفق مراحل انجازه ومدى تقيده



نهضة الامم... تجارب وعبر الحكمة ضالة المؤمن انى وجدها يأخذها

تحظى العديد من تجارب النهوض الاقتصادي والنجاحات التنموية للعديد من البلدان بالاهتمام لريادتها وفراستها وخصوصيتها بما تستحق ان تكون دروسا في التطلع للتقدم المستدام والرفاهية.

فما شهدته كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة والبرازيل وجنوب افريقيا وتركيا من نمو الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق قفزات تنموية وتقليص فجوة التخلف... تجارب تحظى بالوقفة والمراجعة وتحليل لعوامل القوة التي سخرت واستثمرت وما بني عليها من سياسات وبرامج مستدامة ... وجذب استثمارات تنسجم مع الاوليات الوطنية مدعومة بسياسة وارادة رشيدة في ادارة الموارد البشرية والمادية... والمقدرة على استنهاض وتحريك وتوحيد المجتمع باتجاه غايات استراتيجيات محددة .

أياد الجبوري
باحث اقتصادي

- استهداف صناعة الاسمنت والاسمدة والكهربائيات والالكترونيات والملابس والنسيج .
- في الخطة الخمسية الثانية : التركيز على الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والثقيلة والحديد والصلب
وانشاء صندوق للاستثمارات فيها وتتكفل الدولة بايصال الطرق المعبدة وشبكة المياه وايصال الطاقة الكهربائية والوقود الى المناطق الصناعية .

- توطئن استثمارات اجنبية مرتبطة بالتنمية الوطنية .
- وفي جميع المراحل لعبت سياسة تمكين القدرات والمهارات البشرية دورا حاسما في انجاح التجربة في ظل غياب الموارد الطبيعية ونذرة راس المال ، بالاعتماد على كثافة الاستثمارات في التعليم وتطوير الانتاجية ورفع نسبة الانفاق على التعليم 25 % من الميزانية كما واعتمدت الدولة على تشجيع الصادرات باعتبارها ذراع التنمية والخيار الاستراتيجي في ان تصبح الشركات الكورية رائدة كليا رائدة عالميا هكذا نهضت كوريا الجنوبية من تحت الرماد خلال ثلاثون عاما .

3. التجربة الماليزية امعة وضعت خلافتها جانبا وركزت على التنمية .

ماليزيا امعة متعددة المذاهب والاعراق والديانات واللغات والثقافات يحكمها الشعور الموحد بالمصير المشترك في وطن متحد ومتسامح اجتماعيا ، في ظل مناخ سياسي مستقر ... استطاعت استثمار وتهيئة الظروف الاقتصادية الملائمة للنهوض والتقدم ، بالاعتماد على الموارد الداخلية والاهتمام برأس المال البشري (تعليم وصحة ومهارات وتمكين القدرات) .

اعتمدت ماليزيا على اهمية امتلاك رؤية مستقبلية متكاملة وعدم رفع شعارات بلا مضمون وبناء قاعدة للتنوع التنموي وان لا تنافس السلع الاجنبية المنتجات الوطنية والاعتماد على المقومات والخامات الطبيعية المحلية (المطاط ، زيت النخيل ، الاخشاب ، القصدير ، النفط) في توفير رؤوس الاموال والاهتمام بالتنمية المكانية المتوازنة بعدم التركيز على منطقة دون اخرى .

وبالنسبة ، تحولت ماليزيا من دولة تعتمد على تصدير خامات محدودة ، الى واحدة من اكبر الدول المصدرة للسلع والبضائع الصناعية في تجربة جديرة بالتقدير والافتاء .

ماليزيا اليوم - الدولة الصناعية الاولى في العالم الاسلامي باعتمادها على مواردها الذاتية في الصناعة والزراعة والمعادن والسياحة والخدمات والبرامج وحقق تحاجات في مكافحة الفساد والفقر من خلال :-

- استجابة النظام السياسي لمتطلبات التنمية المجتمعية والاقتصادية .

- دمج اقتصادها بالاقتصاد العالمي .

- اتباع سياسة خاصة في اجتذاب رؤوس الاموال الاستثمارية .

- وجود قيادة تاريخية ملهمة تمتلك فكرا تنمويا مستنيرا ، ساعد في دفع عجلة عملية تنمية حركية ومتعددة الاهداف ومستدامة .

واخيرا ، ان العامل الرئيسي في هذه التجارب وفي معادلة التنمية ، يكمن في التفاف الشعب وراء اهداف منتجة ذات كفاءة في ادارة الموارد والارادة في منهج تنموي رصين .

العراق بما يمتلك من قدرات بشرية وطبيعية بمقدوره ان يكون ركيزة لانطلاقة تنمية بخصوصية وامتيار عراقي ، في امعة موحدة مستقرة ومزدهرة والاستفادة من جميع التجارب الناجحة في البلدان النامية ومن خصوصية نهوض اليابان بعد دمار الحرب وانبعثت الامعة الانانية كقوة اولى في الاقتصاد الاوربي .

لابد للعقول للعراقية من استشراف وبلورة رؤية استراتيجية بهوية وطنية واستلها من المنافع من التجارب المفيدة في تحريك الثروة باتجاه التحديث والبناء والتقدم في اقتصاد انتاجي متجدد ومستدام .



تميزت بأربعة خصائص :

1. تنمية الملكية الخاصة داخل النظام الاشتراكي .

2. تشكيل قاعدة لسوق نموذجي للتصدير .

3. التنوع في التخصصات والمهارات .

4. الفعالية والمرونة والملائمة مع ظروف الصين .

اثمرت هذه السمات في بناء اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي منسجم ومتكامل بالاعتماد على اربعة مبادئ (الاصلاح ، الانفتاح ، بناء سوق اقتصادية ، ديمقراطية متحضرة) بثقافة وخصائص صينية في بناء تجربة الهمت العالم بما حققته خلال ثلاثون عاما .

2. التجربة الكورية

المراهنة على راس المال البشري .

حققت كوريا الجنوبية نموا سريعا في بناء اقتصادها وصناعاتها وتجارتها بعد سلسلة من الحروب والاحتلال بالاعتماد على التخطيط الرشيد والادارة الراسخة وانشاء مجلس للتخطيط والتنمية الاستراتيجية .

- منح التنمية الاقتصادية اولوية مكثفة .

- دعم الانتاج الوطني باتجاه التصدير وبدائل الاستيراد .

- توفير مصادر الطاقة وتحسين البنية التحتية .

- المساعدة بالامتيازات والتمويل للمشاريع اذا اندمجت

المشاريع مع اهداف الدولة .

تعتبر التجارب اعلاه ، من بين اكبر التجارب التي عرفت كيف تتخطى التحديات وبناء قواعد النهوض ومراكز الاستدامة وتهيئة المهارات البشرية المطلوبة للانطلاق بها نحو الاهداف بمعدلات تطور محسوبة وخطط مستوفية لمتطلبات النجاح والعمل في بيئة ملائمة لأصحاب الشركات ورؤوس الاموال وخلق روح التنافس النوعي الخلاق بين القطاعين العام والخاص لتتويع مصادر الدخل المتجدد وفرص العمل والوظائف وسبل الرفاهية برؤية واضحة واصلاحات الانفتاح .

سنتطرق الى ثلاثة من التجارب الرائدة في نهوض المجتمعات في فترات قياسية .

1. التجربة الصينية / الاصلاح والانفتاح .

التجربة الصينية واحدة من التجارب التي ادهشت العالم في قوتها واستدامتها وفي قدرتها على تأمين الاصلاحات وسياسة الانفتاح على العالم الخارجي برؤية ناضجة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والرفاهية المقبولة والتوسع في الصادرات .

للاستدلال على قوة التحولات من خلال القفزات ومعدلات النمو العالمية وتحسن معدلات الناتج المحلي الاجمالي وتحسن دخل الفرد وسرعة تدفق وتوطين الاستثمارات الاجنبية وتنويع الصادرات .

ومهما كثرت الآراء حول فريدة التجربة الصينية الا انها

دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية والتنموية



إعداد

المهندس عبد الستار محمد حران

الحلقة الثانية

والبيئية وغيرها التي تشكل المادة الأساسية اللازمة لتحقيق التفاعل بينها .
العمليات Processes : هي التفاعلات المستمرة بين تلك الموارد وتحدث في ضوء مسارات النتائج التي تتحقق عن توظيف المتغيرات التي تعبر عن كل مورد من تلك الموارد في علاقات وقوانين رياضية وإحصائية ، يمكن من خلالها ضبط الاتجاهات التي تحكم المسارات وبما يخدم الهدف من تصميم النظام .
المخرجات Outputs : تمثل الحصيلة النهائية عن عمليات التحويل وتوظيف العلاقات الرياضية والإحصائية بين عناصر النظام ذات الصلة بالقرارات والسياسيات الاستراتيجية وتكون بمثابة معطيات يمكن أن تستثمر في تفسير وتحليل العديد من الآثار التي ترتبط بالمتغيرات البيئية والذاتية للنظام .
التغذية الراجعة Feedback : هي العملية التي تنتج عنها مضاعفة التفاعل بين العناصر التي يقوم عليها النظام وتصحيح مساراته ، وذلك من خلال تحديث المعلومات والبيانات المتعلقة بالعناصر الأساسية الداخلة في تكوين النظام أي عودة قسم من نواتج النظام (مخرجاته) الى مصادرها

الثورة العلمية والتكنولوجية : هناك من يعرف التكنولوجيا على أنها (تنظيم للمعرفة الإنسانية بمنتجاتها العلمية متضمنة المفاهيم الاجتماعية والظروف البيئية) لذا ، فإن محاولة البحث في مضمون الثورة العلمية والتكنولوجية أنها كل فعل أو نشاط ابتكاري يؤدي الى حل أزمة أو تجاوز اختناق في ميادين العمل والإنتاج والحياة العامة بحيث تجعل من هذه الميادين منظومات تنافسية تختصر الزمن وتخفف التكاليف وتجد البدائل الاقتصادية وتنتج المعلومات التي تساهم في تطوير المعارف والنظريات والقوانين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئة وتتيح فرصا مثل للمختصين وصناع القرار في تصميم الأهداف ورسم السياسيات وبناء الاستراتيجيات المستقبلية التي تحقق نقلة نوعية في الواقع الاقتصادي للبلد وبما يقلل من اعتماده على الخارج ويحرره من التبعية التكنولوجية .
النظام : يعرف النظام على انه (مجموعة من العناصر المترابطة أو الأجزاء المتفاعلة التي تعمل معا من أجل تحقيق غايات مشتركة وأهداف محددة)
المدخلات Inputs : وهي تلك الموارد من البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية

موقع دراسات الجدوى



المهام التحسبيه : يعد عامل المهمات التحسبيه من العوامل التي اجتهد الباحث في عرضة على درجة من الاستقلالية لأهميته في بناء التصورات المثالية للخطط والسياسات و الاستراتيجيات ومما تقدم ، يتبين ان التحسب يتمثل بمجموعة مترابطة ومتكاملة من الإجراءات و التحضيرات الفنية و العملياتية اللازمة لمواجهة حالة غير معروفة واحتواء احتمالات وقوعها وبما يجعل من الخسائر اقل ما يمكن. وفي ضوء ذلك يمكن اعتباره متغير التحسب من المتغيرات الحيوية في دراسة الجدوى الاقتصادية وبخاصة للمشاريع الاستراتيجية وتجربة العدوان والحصار على العراق خير دليل على تبني هذا المتغير الجديد والمهم .تضعها الدول والمؤسسات لتحقيق أهدافها الوطنية المستقبلية كما ويمكن توظيف عامل التحسب في المجالات السياسية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والبيئية والحضارية وذلك من خلال ابتكار الاجراءات والترتيبات التحسبية الملائمة لمواجهة احتمالات الخطر التي يشكلها مصدر التهديد واستيعاب اثارها ونتائجها على الدولة والمجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل .

المعلومات: تعرف المعلومات على صعيد الاستخدام العام بأنها (الحقائق والآراء والأحداث والعمليات المتبادلة في الحياة العامة) وقد كانت المعلومات وما تزال تحتل أهمية بالغة في صنع واتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والإدارية والعسكرية وغيرها . وتتوقف كفاءة القرار على مدى دقة وشمولية المعلومات التي استخدمت في صناعة القرار ومن ثم جعله في حيز التنفيذ .

الابعاد الاستراتيجية : ان وجود الاستراتيجية ضروري لتحديد الإطار العام لأي عمل يهدف الى تحقيق نتائج محددة ، ومن هذا المنطلق فهناك تعريف للاستراتيجية على أنها (فن استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة تسهم في تحقيق الأهداف المرغوبة).

ويوضح من التعريف ان الاستراتيجية يمكن ان تقوم أيضاً على مبدأ الندرة ومحدودية الموارد المتاحة من خلال ابتكار تلك الوسائل التي تحقق افضل استخدام لها وبما تساعد على تحقيق الأهداف المرسومة والموارد هنا يمكن ان تكون ذخيرة محدودة ومقاتلين بعدد محدود في معركة حربية أو مواد أولية محدودة وخبرات محدودة الإنتاج سلعة ضرورية .

نحو رؤية واقعية لمنهج اقتصادي وطني

مع بدء دورة الحياة البرلمانية الثالثة في العراق، دشنت البلاد عقدها السياسي الثاني وهي تواجه تحديات إقتصادية واجتماعية جمة، سيواجهها التشكيل القادم للحكومة، والتي في مقدمتها يأتي السعي لرفع كفاءة الإقتصاد الوطني ونوطين أسس قوية من التماسك والتنظيم الإداري لإقتصاديات البلاد والإنفتاح المنتج على الإقتصاد العالمي، إضافة الى ضرورات التصدي لحالات التسرب والضياع في الموارد الوطنية جراء سوء التنظيم الإداري و التراضي في تنفيذ القرارات الإستثمارية الحاكمة، فالإصلاحات الإقتصادية الجذرية في مفاصل الإقتصاد الوطني كافة، (الدولة والسوق)، أصبحت حاجة ماسة تقتضي العمل فيما بين أجهزة الدولة والمؤسسات الناطقة للسوق بروح الفريق الواحد والمنسجم، وليس بخطط وبرامج وزارية ومؤسسية منفصلة لا تمتلك القدرة على الارتباط بخطط وبرامج القطاعات الأخرى. فوحدة وسلامة منهج التفكير وبروح الفريق، ستقود العراق لا محالة الى حافات التقدم والتنمية وبوتائر اسرع نحو الاهداف المنشودة. لذا فالحقيبة الوزارية قد تحتاج الى افكار ناضجة ورؤى واقعية تمثل شرارة العمل الإقتصادية وبمنهجية براغماتية او عملية يمكن تناول بعضها وعلى النحو الآتي:



عن الإستعمال المناطقي او الطائفي لتأسيس فكرة الاقاليم، (و التي عادة ما تستغل المواد-116 121 من دستور جمهورية العراق للعام 2005)، لغايات سياسية هدفها تفكيك وحدة البلاد الوطنية (الدستورية). واستناداً الى احكام المادة 119 من الدستور نفسه، فإنه بالامكان تغليب فكرة الإقليم التنموي، كبديل لفكرة الإقليم المناطقي، كأن يشكل إقليم، (على سبيل المثال)، يجمع محافظات كربلاء والائبار وبابل تحت مسمى الإقليم التنموي لوسط وغرب العراق، ولتشجيع هذه النمط من الأقاليم الجديدة، يجري تخصيص نسبة لا تقل عن 10% او اكثر من الموازنة الإستثمارية للوزارات الإتحادية تُخصص باولوية لتشجيع المشاريع التنموية المشتركة في ذلك الإقليم التنموي عن طريق تعظيم المستخدم- المنتج داخل الإقليم المذكوروا تعظيم القيمة المضافة، من خلال مبدأ التداوب، synergism، للمشاريع والنشاطات المشتركة، لذا،

1. على الرغم من ان تداول فكرة تأسيس مجلس للإعمار ستكون وظيفته إقرار ومتابعة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الوطنية العابرة للمحافظات او الاقاليم، ذلك لإن الكيان التنظيمي والإداري للمجلس يتطلب ان لا يتخلل عن مهمته الاساسية، بكونه هيئة عليا لإرساء العقود الكبيرة للحكومة المركزية، شريطة أن تتوفر جهة مستقلة إستشارية عالية الاختصاص تتولى تقويم كفاءة العقود ونزاهتها وإعتدال أسعارها، وتعمل جنباً الى جنب مع الهيئة العليا لإرساء العقود الكبيرة للحكومة المركزية. وهذا لا يمنع أن تمارس المحافظات المنهج نفسه في مشاريع المحافظة الواحدة وعلى غرار ما قامت به محافظة البصرة، على سبيل المثال، ويأتي المقترح من زاوية التصدي لمظاهر الفساد او الهدر في التعاقدات الحكومية.

2. ترويج او إشاعة فكرة الأقاليم التنموية، كبديل غير معلن

■ د. مظهر محمد صالح

■ المستشار الإقتصادي لرئيس مجلس الوزراء
■ شبكة الإقتصاديين العراقيين

خاص)، على الإستثمار في مشاريع خارج العراق، كشراء سزارع في دول ذات أراضي خصبة، وعد ذلك من مستلزمات أمن الغذاء الوطني الإضافي، خصوصاً في بلدان مثل: فينلاند وأثيوبيا ودول الجنوب الأفريقي وغيرها من دول صاحبة تجربة في هذا المجال من التعاون الإستثماري الزراعي الدولي الذي يغنيه الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم حالياً، شريطة أن تعتمد دراسة دقيقة ومقنعة للجدوى الاقتصادية لمثل هذه الإستثمارات الخارجية.

7. إنشاء أسطول بحري عراقي، بشراكة عراقية- دولية، يسهم في نقل النفط الخام والغاز والمنتجات النفطية العراقية، في جانب التصدير، بغية تعظيم القيمة المضافة للنفط المصدر ومشتقاته، ومن جانب آخر، يتولى أسطول نقل وطني آخر التجارة الإستيرادية الى العراق، لتعظيم تنوع النشاطات المغلة للدخل في العراق، على أن تساهم الدولة والقطاع الخاص العراقي والشركات الأجنبية بحصص متناسبة في الأسطول، ونود التنويه ان تعظيم الشراكة الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص، ينبغي إعتادها، كمنهج عمل في بناء الإقتصاد الوطني للمرحلة المقبلة: (دولة الشراكة الاقتصادية).

8. تعديل المادة 28 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، (النشاطات المحظورة)، بالسماح للمصارف بالإستثمار في النشاطات المشتركة المذكورة آنفاً وتكون الدولة عندها، (المالكة العامة والبنك المركزي)، مشجعاً و ضامناً لسيولة المصارف المشاركة في الإستثمار، ولا سيما عند تعرض المصرف لأزمة سيولة يصعب فيها تصفية مصالحه الإستثمارية الحقيقية موضوع البحث، وتنظم بقانون أو لائحة تنظيمية.

9. طالما سيكون العراق معتمداً على الغاز المورد من الجمهورية الإسلامية في إيران لمدة ليست بالقليلة، لتسيير محطات الكهرباء، وكذلك لتوفير الإمدادات المباشرة للطاقة الكهربائية، اقترح أن تسدد أثمان الغاز المستورد والتوريد المباشر للطاقة الكهربائية عبر مقايضته بالنفط الخام العراقي المعادل، وأرى إستخدام المبدأ نفسه مع شركات النفط الأجنبية العاملة في حقول جنوب ووسط العراق، والدفع لها عنياً والتوسع بهذا المبدأ. وبهذا سيخفف هذا المقترح من كلف عقود الخدمة أو غيرها من التعاقدات مع الشركات الأجنبية التي تتقاضى أتعابها نقداً عن الطاقات النظرية للحقول النفطية المطورة، وتوافر كميات نفط إضافية متاحة جراء التطوير والتي يصعب تصديرها أحياناً بسبب تقلبات السوق الدولية.

علماً ان هذا المقترح يحقق شيء من التحوط حيال إنخفاض الطلب العالمي على النفط في بعض المواسم، ويوفر في الوقت نفسه إستقراراً مالياً إضافياً للعراق عن طريق تعظيم تدفق صادرات البلاد النفطية.

11- إعادة تقييم الإستراتيجيات الوطنية الستة عشر المعتمدة حالياً والتي اقراها مجلس الوزراء في ضوء المقترحات آنفاً أو أية مقترحات أخرى تقدم وعلى نحو يحقق الإنسجام في الرؤية الاقتصادية والإجتماعية المستقبلية للعراق، على ان يتولى مجلس النواب تشريع تلك الإستراتيجيات أولاً، لكي تكون ملزمة على الأمد البعيد ومن ثم منح السلطة التنفيذية صلاحية التعديل عليها كلما اقتضت الضرورة ذلك، وهو أمر يحقق التوافق والملاءمة بين أهداف الموازنة الإتحادية السنوية، و تخصيصاتها قصيرة الاجل، والاهداف الاستراتيجية بعيدة الاجل عند التنفيذ وعبر الخطط الخمسية.

النهج الذي تمارسه دول الجوار على الأمد البعيد، ترى أهمية ان يدرج موضوع إقامة شركات زراعية مشتركة كبيرة في العراق وبأسلوب الشراكة مع تركيا وسوريا وإيران، حيث سيكون دور تلك الشركات دوراً مستقبلياً ضاعفاً ضمن إعتداد دبلوماسياً مياهاً بدلية، وعدها، كورقة ضغط إضافية لتعظيم حصة العراق من المياه المتدفقة اليه من دولتي المنبع، (تركيا وإيران)، و دولة المروء (سوريا).

4. توسيع نطاق الإستفادة من برنامج الولايات المتحدة في مايسعى، (بالتبادل النقدي currency swaps)، المقام حالياً، على سبيل المثال، بين أميركا والعديد من دول العالم، وعلى نحو يشجع إستخدام تلك الأموال التي ستعود في العراق بالعملة الأجنبية لقاء مبادلتها بالعملة المحلية وبمعدد طويلة في مشاريع إستثمارية منتجة بالإشتراك أو الشراكة مع الدولة المودعة، وبما يعظم التنمية في بلادنا. وبالإمكان تكرير التجربة مع الاتحاد الأوروبي أو اليابان أو الصين، وبما ينسجم وقانون الإستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل.

5. تطوير استراتيجية إنتاج النفط الخام بعد تحديد نقطة أمثلية في إنتاج النفط الخام المصدر، وليكن 6 ملايين برميل يوميا، بعدها يوجّه الإنتاج المستخرج من النفط الخام ليكون كمدخل لمشاريع التكرير أو البتروكيماويات المحلية، (سواء اكانت وطنية أم دولية مشتركة)، وبما يعظم القيمة المضافة للثروة الناضبة.

6. تشجيع الإستثمار العراقي المشترك، (حكومة وقطاع

فأن من الأهمية بمكان أن يصدر قانون ينظم آليات عمل الأقاليم التنموية الخالية من الصبغة المناطقية أو الطائفية والمقتصرة في عملها على إدارة نشاطات التنمية والإعمار المشترك، بما في ذلك الإستثمار الأجنبي والتي تصب في نهاية المطاف في خدمة نشاط السوق الوطني للعراق. كما لا يمنع من إقامة غرف تجارية وصناعية أو إتحاد لوجال الأعمال ومختلف التنظيمات المهنية ذات العلاقة بالشأن الإقتصادي بصورة مشتركة لتعمل في مصلحة الإقليم التنموي.

3. طالما صار العراق معتمداً، بصورة أساسية على بعض العلامات التجارية سواء للسلع الرأسمالية أو الوسيطة أو الإستهلاكية والتي جرى إستيرادها و لسنوات طويلة من مناهي معتمدة، نوصي بأهمية حث تلك الشركات، بما فيها الشركات متعددة الجنسية، من إستخدام العراق كقوة إنتاجية شرق متوسطة للصنعة والإستفادة من المداخلات المحلية المتوافرة، وشمولها بقانون الإستثمار ضمن مذهب سائد في العلاقات الاقتصادية الدولية ونطاقات الإستثمار فيها، يسمى (بالتقابل offset)، وننوه في الوقت نفسه أن فكرة المياه الافتراضية، (التي اثارها الأستاذ الدكتور حسن الجنابي في محاضراته العلمية القيمة الأخيرة)، والتي تعني إستيراد العراق لسلع زراعية، (بالكثافة التي نشهدها حالياً)، والتي مصدرها بلدان المنبع أو المنشأ الأخرى مع العراق من دول الجوار، والتي تزرع منتجاتها المصدرة الى العراق على حساب جزء من حصة البلاد المائية. ولخطورة مثل هذا



الاستثمار الرياضي

تعد الرياضة اليوم إحدى الجوانب المهمة في حسابات الدول المتقدمة من حيث الرقي. وكذلك الفائدة العائدة للدولة من حيث المعرفة الإعلامية والرياضية للدولة ناهيك عن الجانب الاقتصادي المهم الذي تسعى إليه الدولة من خلال المشاركات الرياضية وتطور مدى الاهتمام بها كون الحصيلة الاقتصادية للجانب الرياضي ذات مردود اقتصادي جيد وهي مفخرة رياضية ان تكون لديك استثمارات رياضية تدعم الدولة من هذا الجانب بالإضافة الى أهميتها الصحية . وهذا ما يحصل الآن في بعض الدول العربية المجاورة حيث وضعت إستراتيجية خاصة للجانب الرياضي وكيفية العمل على تطويرها والاستفادة منها وهناك كثير من الطرق والأساليب العلمية ذات الاقتصاد المدروس الذي يؤدي الى الفائدة من خلال استخدام الاستثمار في الجانب الرياضي فمثلا ان يكون هنالك ملاعب دولية مصنفة عالميا تجري عليه المباريات العالمية وكذلك القاعات الرياضية لكثير من الألعاب المغلقة التي تحتاج الى قاعات وصالات متميزة عالميا فيكون لها رواج في الاتحادات الدولية كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة وكذلك المسابح اي استثمارها بشكل نظامي من خلال المسابح الصيفية والشتوية بمواصفات معتمدة عالميا تؤدي إلى الجذب الرياضي أولا وبناء قاعدة رياضية ثانيا ومشاركة الأبطال ذوي الاختصاص المتميزين في العالم وهذا يؤدي الى التأثير بهم من خلال نقل الأثر الايجابي. وهنا يأتي البناء الاقتصادي الصحيح للاستثمار بالجانب الرياضي لا يستهان به فإنه ذو مردود اقتصادي كبير من خلال دراسات وضعت للجانب الرياضي تؤكد الفائدة لهذا الجانب اقتصاديا ولكن هذا العمل يحتاج الى بلورة وضع خطة علمية اقتصادية مدروسة لأنه يحتاج في بادئ الامر الى إمكانيات عالية من الدولة في دعم الاقتصاد الرياضي حتى يكون المردود جيد وهذا هو سوق العمل عرضا وطلب في العمل الرياضي الذي يؤدي الى استثمار جيد عائد الى الحكومة المحلية في المحافظة او الدولة.



دكتور حيدر بلاش
معاون عميد كلية التربية الرياضية



جذب الاستثمارات يدعم الاقتصاد الوطني

الحديث عن عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية وحتى العراقية العاملة خارج الوطن ليس حديث اليوم بل يعد من أهم الواجبات الوطنية التي يجب أن تكون من أولويات أصحاب القرار التنموي والذين يؤمنون كل الإيمان أن جذب الاستثمارات والذي يعني بها إدخال رؤوس الأموال الأجنبية وكذلك رأس المال العراقي الذي يعمل حالياً مشاريع متنوعة خارج العراق وفي البلدان العربية والأجنبية ومحاولة توظيفها داخل العراق عن طريق تمويل وإنشاء مشاريع متنوعة في الإسكان والصناعة والزراعة والسياحة والمشاريع التجارية كل هذا يؤدي إلى ارتفاع النشاط العام للفرد العراقي وتعدد مشاركاته الاقتصادية وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع المستوى الاقتصادي بشكل عام

كل ذلك يتطلب قدرات خاصة وتوظيف الإمكانيات الوطنية عبر تنفيذ المشاريع المختلفة بأموال محسوبة الدخل الوطني.

هذه القدرات يمتلكها المواطنون الذين وضعوا هموم الوطن والمواطن بين أعينهم ليسوا قوانين وتعليمات جديدة ولا يستخدموا عدة وسائل تجعل رؤوس الأموال تتدفق على العراق وتوجه نحو الاستثمار مما يعد مؤشراً واضحاً لمن يشكك باستحالة دخول رؤوس الأموال إلى العراق بسبب الظروف التي يعيشها العراق

لقد نجح الاستثمار ووضعت اللبنة الأساسية لجذب المستثمرين وإدخال رؤوس الأموال إلى العراق حيث تم توفير أهم مقومات النجاح للبيئة الاستثمارية الملائمة والتي تتطلب شروطاً أهمها توفير أجواء آمنة ومستقرة للمستثمر ورأس المال والعراق امتلك هذه المقومات وأصبح بمقدور عدد كبير من المحافظات الحصول على فرص استثمارية مهمة لغرض بناء وإنشاء مشاريع عملاقة جديدة دون الحاجة إلى أموال الدولة وميزانيتها والتأثير على الدخل الوطني.

ونتيجة لحرص المسؤولين في الحكومة المحلية لمحافظة بصرى بشقيها التنفيذي والتشريعي تجمعت هيئة استثمار المثنى في جذب المستثمرين وبدا العمل الاستثماري الفعلي على أرض الواقع في المثنى ووصل العمل والبناء في مختلف القطاعات (السكني - الصناعي - التجاري - الزراعي) وغيرها من القطاعات إلى مراحل متقدمة والذي أدى بدوره إلى تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة وظهور ملحوظ لإنتاج المستوى الاقتصادي للفرد

من هنا نشد على أيدي أصحاب القرار للإسهام في وضع عملية جذب الاستثمارات من أهم الأولويات من أجل اقتصاد قوي ومتين ومستوى معاشي أفضل



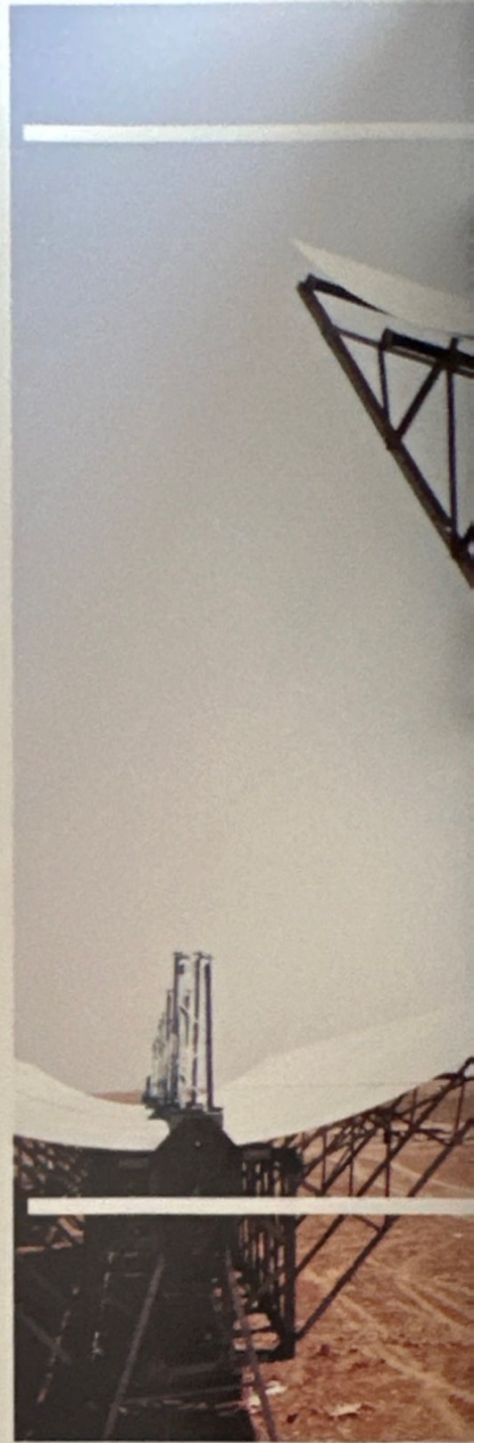
■ صفاء حسين أبو كحيله



المستشار الزراعي
شاكر محمود علاوي

أفاق استثمارية

الحاجة الفعلية لتأمين احتياجات البلد يتطلب المساهمة بالبحث عن احدث واقصر الطرق الكفيلة بتوفير متطلبات الحياة وتأمين الاستقرار للبلد . فقد بادرت دول العالم بتحضير المشاركة لرؤوس الأموال العائدة للقطاع الخاص وخصوصا شركات الاستثمار بالاشتراك بعملية التنمية الاقتصادية باستخدام الأفكار والإبداعات في تطوير النشاطات الإنتاجية لدعم حركة العمران وفي كافة المجالات دون الاعتماد الكلي على الدولة والنهوض بالواقع المتدنّي لبعض الأنشطة والرقى بها لأعلى المستويات وتعزيز قدرات الدولة بتغطية الاحتياجات المطلوبة بالاعتماد على الموارد الطبيعية المتوفرة في البلد .



وقد جاء قانون الاستثمار لتشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في عملية تنمية وتطوير وتوسيع قاعدته الإنتاجية والخدمية وتنويعها وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وتعزيز القدرة التنافسية فيما بين المشاريع المشمولة بإحكام هذا القانون إضافة إلى توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للبلد . حيث تضمن الاستثمار كافة الأنشطة (السكني ، الترفيهي ، السياحي ، الصناعي ، الصحي ، التجاري ، الزراعي) . ولو أخذنا من هذه الأنشطة الجانب الزراعي فإن الحاجة الفعلية تتطلب تأمين الغذاء للبلد لا أنه الركيزة الأساسية لإدامة واستقرار البلد دون الاستيراد من الدول الأخرى وصرف العملات الصعبة لاستيراد المنتجات الزراعية .

من هذا المنطلق نرى بأن محافظتنا من المحافظات ذات الصيغة الزراعية والتي تتوفر فيها الأراضي الزراعية الشاغرة وخصوصاً أراضي البادية الجنوبية التي تعتمد بإروائها على المياه الجوفية رغم جملة المعوقات التي تحيط بالقطاع الزراعي في المحافظة والتي تتصدرها.

1. عدم وجود أراضي مستصلحة في المحافظة .
 2. قلة الحصة المائية الواردة للمحافظة والتجاوز عليها من قبل المحافظات المجاورة .
 3. ارتفاع تكلفة الإنتاج قياساً بالمواد المستوردة .
 4. عدم حماية المنتج للفلاح والمزارع .
 5. ترك أغلب الأراضي الصالحة للزراعة من قبل اصحابها والاتجاه للعمل في المدن .
 6. قلة الأدوية للمعالجات الوقائية والعلاجية ورداءة قسم منها الخاصة للحيوانات والنباتات
 7. مستوى الأداء للعاملين في القطاع الزراعي دون الطموح
 8. ضعف المتابعة الميدانية وضعف التوجيهات
 9. قلة أو تأخر بعض المستلزمات الزراعية (بذور ، أسمدة ، مكائن ، معدات)
- وعليه فقد بادرت هيئة استثمار المثنى بطرح فرص استثمارية لهذا القطاع وتم الإعلان عنها فقد اندفعت بعض الشركات الاستثمارية بالأقدام على تقديم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشاريعها في الجانب الحيواني والنباتي وفعلت باشرت بعض الشركات بإنشاء المشاريع ومنها.

1. مشروع الولاية للإنتاج الدواجن
 2. مشروع مزرعة الخيرات للإنتاج الزراعي
 3. مشروع فدك للإنتاج الزراعي
 4. مشروع نخيل الشرق الأوسط للإنتاج الزراعي
 5. مشروع ربوع البادية للإنتاج الحيواني والنباتي
 6. مشروع مزرعة المروج للإنتاج الحيواني والنباتي
- وهناك مشاريع أخرى في طور تخصيص الأراضي لها لغرض المباشرة بأعمالها وهذه المشاريع سوف تأمن قسم كبير من احتياج المحافظة من المواد الغذائية وخصوصاً الإستراتيجية (حنطة ، شعير ، لحوم) ومن المتوقع في حال تشغيل هذه المشاريع بكامل طاقتها أن توفر فائضاً من الانتاج وسيكون لهذه المشاريع الدور في تشغيل أعداد من العاطلين عن العمل إضافة الى تحريك سوق المحافظة لشراء بعض المستلزمات ولغرض ديمومة هذه المشاريع فعلى الدولة دعمها وتسهيل نجاحها بشمولها بالمبادرة الزراعية وتوفير مستلزمات الانتاج لها وشمولها بالمبادرة الزراعية لغرض تحفيز رجال الاعمال على القدوم للمحافظة والمشاركة بهذا النشاط الاستثماري الراجح والذي سينعكس على البلد بدعم اقتصاده الوطني

A low-angle photograph of a tall, cylindrical oil refinery tower with multiple levels of scaffolding and walkways. A large Iraqi flag, featuring horizontal stripes of red, white, and black with green Arabic calligraphy in the center, is draped across the lower half of the frame. The flag is adorned with gold fringe along its edges. The background is a clear blue sky.

النفط في العراق

البنى الارتكازية لصناعة النفط
في العراق

في العراق، ولست سنوات خلت، وبعد إلغاء شركة النفط الوطنية وتصبح نشاطاتها بوزارة النفط، فقد اختلعت مبادئ السياسة النفطية بقوانين الصناعة النفطية، ومن الأصل فلم تكن هناك سياسة نفطية واضحة بل عدلت الدولة منذ تأميم النفط على زيادة وتيرة الإنتاج بدون وضع ركائز ثابتة لهذا القطاع لتجنب تذبذب الأهداف الرئيسية.

لا يمكن أن نضع إستراتيجية نفطية مالم تكن مستندة على قوانين وتعليمات، وحتى الآن لا يوجد قانون للنفط والغاز وتعليمات لتنفيذ أسس وأساليب العمل في القطاع النفطي، ولم تتطرق الإستراتيجية العامة للطاقة لإعادة تنظيم العمل في القطاع النفطي وفصل النشاطات التشغيلية كما كانت سابقاً عن الوزارة وبناء شركات تشغيل حديثة ووضع أساليب اقتصادية ومالية وفنية لإدارة القطاع.

كما أن العراق الآن لا يمتلك الآلية التي يمكن بها وضع الإستراتيجية التي تتبناها السلطة التنفيذية، ومن الواجب تشريعها لتكون ملزمة لكافة الأطراف التي لها علاقة بتطوير الإستراتيجية.

ليس هناك معنى أن نضع في دستور الدولة أن النفط والغاز ملك الشعب العراقي كما جاء في المواد 110، 112، 144، 115 من الدستور أن لم يتحول ذلك إلى قوة حقيقية لرغاية الشعب وتقدمه.

إن وجود إستراتيجية وسياسة نفطية رشيدة هي غاية جميع العراقيين وعلى جميع الأطراف السياسية العراقية المساهمة في بناء، وإيجاد إجماع وطني حول القضية المركزية التي لها هدف واحد وهو المصلحة العليا للعراق أولاً، ولخدمة كافة أطراف الشعب العراقي.

منذ فترة طويلة من الوقت واقتصاديين العراق ينادون بوضع إستراتيجية لتنوع الاقتصاد العراقي، ودفعه بعيداً عن الاعتماد على مصدر واحد للدخل، وتجنب الاقتصاد الوحيد الجانب الذي يعتمد كلياً على النفط، وتنشيط القطاعات الزراعية والصناعية وإنعاش السوق المحلية ووضع أسس ثابتة وسليمة لبناء القطاع الخاص والتحول إلى بناء عقود مشاركة مع الشركات الأجنبية لتنشيط القطاع الصناعي والزراعي بدلاً من التوجه إلى الخصخصة وتحسين الشفافية لنشاطات القطاع العام، ووضع أسس محاسبية صحيحة بدلاً من التوجه إلى مؤسسات النزاهة والروتين الإداري ودراسة قطاعات المجتمع وتقوية الطبقة المتوسطة من خلال تطوير الطبقات الفقيرة والمعدمة بدون المساس بالطبقات الغنية التي يجب أن تشجع للدخول إلى المشاركة مع القطاع العام.

إن النظر إلى القطاع النفطي كبقرة حلوب، والهمل الأكبر هو عدد البراميل المصدرة، وعدد الدولارات الواردة دون الدخول في بناء إستراتيجية وسياسة نفطية واضحة، وبدون الإهتمام ببناء مجتمع منتج بحيث أن سمات التخلف بدت واضحة، وأن التحجج المستمر بالحروب والدكتاتورية لا تعطي أسباب مقنعة لتقييم الوضع العام والخاص، وأن الانتكاسة الكبيرة التي يعاني منها العراق، لا يمكن أن نضع مسؤوليتها على أشخاص معينين، ومن الواجب دراسة معمقة وصريحة لطبيعة المجتمع، والدوافع الانتكاسية التي يعاني منها وأسباب تجزئة المجتمع وإخفاقاته من التطلع إلى بناء نفسه وتطويرها.

■ فاضل علي عثمان

- مهديس وزير نفطي عراقي يعمل في الصناعة النفطية العراقية منذ 50 عاماً
- شبكة الاقتصاديين العراقيين

يرتبط مصير عملية إعادة إعمار الإقتصاد العراقي عامةً والقطاع النفطي، خاصة اليوم، بمدى النجاح في صياغة المشروع السياسي الوطني العراقي على أساس الديمقراطية والتنمية والمصلحة الوطنية المشتركة، وبعيداً عن المصالح الإثنية والطائفية والقومية وإبعاد الصناعة النفطية عن التأثيرات والضغوط السياسية بغية استعادة الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي للبلاد وإعادة إنشاء البنية التحتية المدمرة للعراق.

ولسنا الآن بصدد الدخول في مناقشة إستراتيجية العراق النفطية لما حوت من تفاصيل لمراحل تقدّم العمل في بناء صناعة النفط والغاز العراقية، ولكن تلك الإستراتيجية تجنب الدخول في منطلق التطبيق وعلاقتها بسياسة العراق النفطية، حيث تركت الموضوع للساسة العراقيين لوضع التفاصيل اللازمة للتنفيذ، وذكّرت بصورة هامشية مبسطة من سيقوم بالتنفيذ.



النفط.. في مواجهة عواصف السياسة والتحويلات العالمية

يشير تقرير المنظمة إلى تفاوت الإنتاج الاقتصادي بين انتعاش ملحوظ في السوق الأمريكية مقابل تراجع وتحديات في منطقة اليورو وكساد في اليابان، والنتيجة الإجمالية هي نسبة نمو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قدرها 1.8 في المائة في عام 2014، ترتفع إلى نسبة اثنين في المائة في عام 2015. ونتيجة لذلك من المتوقع أن يظل الطلب العالمي الحالي بلا تغيير، ويرتفع بنحو 1.19 مليون برميل يوميا في العام المقبل. وتعد هذه الزيادة أقل من التوقعات السابقة. وفي ناحية الإمدادات، وصل إنتاج «أوبك» في شهر أغسطس الماضي إلى 30.35 مليون برميل يوميا، بينما زاد الإنتاج من مصادر خارج «أوبك» بنحو 1.58 مليون برميل يوميا، وبوجه عام تبدو الإمدادات أكثر من كافية للطلب العالمي مع مخزون استراتيجي جيد.

ضعف الطلب

على الجانب الآخر من المعادلة، أصدرت وكالة الطاقة الدولية، التي تمثل جانب المستهلكين، تقريرها الأخير، وقدرت فيه تراجع الطلب العالمي على النفط في عامي 2014 و2015 بنحو 0.9 مليون برميل يوميا، و1.2 مليون برميل يوميا على التوالي، وذلك بسبب «تراجع ملحوظ في نمو الطلب خلال الربع الثاني من العام الحالي وضعف توقعات الطلب من أوروبا والصين». وقالت الوكالة إن الإمدادات العالمية انخفضت بنحو 400 ألف برميل يوميا في شهر أغسطس إلى 92.9 مليون برميل يوميا، وهو انخفاض كانت المملكة العربية

تبدو مسألة تراجع أسعار النفط إلى ما دون المائة دولار للبرميل للمرة الأولى منذ 16 شهرا محيرة بعض الشيء للخبراء في السوق مع الكثير من التكهنات حول أسباب التراجع ومدى استمراره في المدى المنظور.

وبينما تبدو التوقعات سلبية حتى نهاية عام 2015، فإن توجهات المدى الطويل تبدو إيجابية مع نشاط ملحوظ لتخزين النفط من مستثمرين ومضاربين. على الساحة السياسية والأمنية يعزز الوضع الحالي ارتفاع أسعار النفط وليس انخفاضها إضافة إلى الأزمة الأوكرانية وتبادل العقوبات بين روسيا والغرب. لكن الواقع يشير إلى تراجع أسعار النفط بنسبة ملحوظة خلال هذا الصيف، مع توقع استمرار التراجع لمدة 15 شهرا أخرى. فما هي أسباب هذا التراجع، وماذا تقول عنه أوساط الصناعة خصوصا من قطبيها، منظمة «أوبك» من ناحية، ووكالة الطاقة الدولية من ناحية أخرى؟

تقرير «أوبك» الأخير الصادر من فيينا أكد تراجع أسعار سلة «أوبك» بمعدل 4.86 دولار للبرميل خلال شهر أغسطس (آب) الماضي، وعلل الانخفاض بوجود «إمدادات جيدة في السوق مع تراجع في الطلب». ويبدو التوجه العام لأسعار النفط حاليا مائلا نحو الهبوط التدريجي على الرغم من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وإنجاز اقتصادي عالمي لم يتغير كثيرا هذا الصيف، ويبدو هشا في أوروبا ومتراجعا في الصين.

وفي ما يتعلق بالإنجاز الاقتصادي الدولي والطلب العالمي على النفط،

■ عادل مراد

■ جريدة الشرق الأوسط



في تقرير لوكالة «رويترز»، جاء أن الأسعار السائدة حاليا لن تستمر طويلا، وأنها سوف تعاود الارتفاع قريبا. وأضاف التقرير أن السعر المطلوب لدعم ميزانيات دول في أوبك مثل العراق لا يقل عن 106 دولارات للبرميل. ويزيد هذا السعر المطلوب لموازنة ميزانية روسيا إلى 114 دولارا للبرميل.



السعودية قد أعلنت عنه من إنتاجها قبل أن تعلن وكالة الطاقة.

وعلى الرغم من ادعاء صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية أن السعودية «خفضت إنتاجها بنحو 400 ألف برميل يوميا من أجل الدفاع عن سعر مائة دولار للبرميل»، فإن مصادر أخرى أشارت إلى أن السبب قد يكون لأسباب صيانة أو لتلبية إمدادات الطب المحلي المتزايد أو حتى لاستعادة التوازن في السوق العالمية والمساهمة في استقرار الأسعار. فالمعروف أن السعودية تلعب دور المنتج المرن في الأسواق للمحافظة على التوازن أثناء الفترات غير العادية ارتفاعا أو انخفاضاً في السوق. وعلى الرغم من أن منظمة أوبك لم تعد تتحكم إلا في ثلث الإنتاج العالمي، كما أن مورصات النفط العالمية تحدد الأسعار على مدار الساعة من خلال التعاقدات الفورية والأجلة، فإن هناك العديد من المصادر الغربية ما زالت تنحصر على الإشارة إلى «أوبك» على أنها مجرد «كارتيل» للتحكم في الأسعار ورفعها اصطناعيا. هذه النظرة التي تعود إلى عقد الثمانينات لم تعد مقنعة وترد عليها الدول المنتجة بمنطقة أكثر واقعية.

وفي تقرير لوكالة «رويترز»، جاء أن الأسعار السائدة حاليا لن تستمر طويلا، وأنها سوف تعاود الارتفاع قريبا. وأضاف التقرير أن السعر المطلوب لدعم ميزانيات دول في أوبك مثل العراق لا يقل عن 106 دولارات للبرميل. ويزيد هذا السعر المطلوب لموازنة ميزانية روسيا إلى 114 دولارا للبرميل.

وقد ذكر الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو» السعودية، إن الأسعار يجب ألا تقل عن مستوياتها الحالية من أجل المحافظة على معدلات الاستثمار الموجهة لتلبية حاجات المستقبل من النفط. وأضاف الفالح في مؤتمر نقطي أن نشاط التنقيب عن مصادر نفطية جديدة يحتاج إلى مستويات أسعار تدعم الاستثمارات الجديدة، وأن الأسعار على المدى الطويل تعتمد على استمرار موارد النفط من مواقع أكثر كلفة.

ومما زاد الطين بلة أن الاتحاد الأوروبي أعلن الشهر الماضي أن نسبة النمو الاقتصادي في منطقة اليورو سوف تكون منعدمة خلال الربع الثاني من العام الحالي، وظل الطلب على النفط من المصافي الأوروبية ضعيفا خلال الأشهر الستة الماضية. ومع توافر الإمدادات تراجع العامل النفسي من مخاوف أعمال عنف في الشرق الأوسط وشرق أوروبا من شأنها تعطيل إمدادات النفط من هذه المناطق.

حيث أوضح جين ماغيلان، من شركة «تراديشنال إنرجي» في مدينة ستانفورد بولاية كونيتيكت، إن العامل المؤثر في المعادلة الآن هو حجم الطلب الغربي، والأوروبي على وجه الخصوص، والذي تحتاج الأسواق إلى المزيد منه من أجل سحب الفوائض غير المبيعة من الأسواق. ويضيف أنه لاحظ زيادة المضاربات في أسواق بورصات النفط على المزيد من تراجع الأسعار في المدى المنظور. وهو يرى أن المضاربين يبنون توقعاتهم على استمرار ضعف الطلب الأوروبي وتراجع نسب النمو الاقتصادي في الصين.

مفاهيم عامة ..

الاجندة 21/ (جدول عمل القرن الحادي والعشرين) (الاسرة الدولية ولغة الانجاز)

في نيسان من عام 2000 ، اقرت الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، وعددها 192 دولة ، ووقعت على ما يسمى بالأهداف الالفية للقرن الحادي والعشرين ، وهي ثمانية اهداف انمائية واجبة التنفيذ بحلول عام 2015 ، حيث تلزم الدول الموقعة بتحمل مسؤوليتها في تحقيق الاهداف التالية :-

((مكافحة الفقر والجوع والامية والامراض وفيات الاطفال وتحقيق المساواة بين الجنسين واستدامة البيئة واقامة شراكة عالمية من اجل التنمية)) وتندرج تحت الاعلان ((Millennium Development Goals)) مع الالتزام الدولي بالتعاون والتضامن والشراكة في وضع قواعد قابلة للتطبيق من خلال الحكم الرشيد والتنمية المستدامة على المستوى العالمي .

لقد تباينت درجات التقدم المحرز او مستوى المنجزات من الاهداف ، حيث انجزت العديد من الدول مستويات متقدمة من الغايات ، فيما تلكأت او فشلت الاخرى من الوصول الى نسب موجبة كالدول الافريقية والدول المثقلة بالديون والمبتلاة بالحروب والنزاعات الداخلية وعدم الاستقرار ، مما تطلب التدخل لتعديل الاستراتيجيات والاساليب التنموية وتقديم المساعدات والتمويل لتعجيل التقدم ، والمساعدة في احلال الامن والاستقرار وتوفير فرص العمل وتحسين مخرجات التعليم والخدمات الصحية والمساواة بين الجنسين ... حيث يشكل التضامن والتعاون الدوليين مرتكزا في مسعى المكاسب المنجزة على مستوى التنمية وتسهيل دخول الاستثمارات ورؤوس الاموال للمساهمة في العمل ... اضافة الى مكافحة الفساد الاداري والمالي الذي يجهز على الطموحات ويلعب دورا معوقا ومعرقلا امام الاجندة العالمية والمساواة بالحقوق .

ان الاهداف الاممية ، تتوخى الوصول الى تنمية متوازنة ومستدامة طيلة القرن الحادي والعشرين بأساليب مبتكرة في التخطيط المنهجي والتعامل الرشيد مع الموارد وضرورة ادخال التقنيات الحديثة في الانتاج الزراعي والصناعي والنقل والخدمات و المرافق الاجتماعية ... والمساواة في الفرص .

ويهدف المراجعة الدورية لمستوى المتحقق من الاهداف ، يلتقي دوريا الافاف من الخبراء والعلماء والوزراء والرؤساء والمفكرين للاطمئنان على مستقبل العالم في المحافظة على البيئة (في عالمنا المشترك) والمشاركة التضامنية عن المصير الانساني المشترك ، يلتقون في (قمة الارض) للارتقاء بمجمل الاوضاع ومتابعة (جدول عمل القرن الحالي) وترسيخ الالتزام الدولي من جميع البلدان الموقعة ، حيث لا مجال للتساهل في الوصول الى الاهداف والشراكة في المسؤولية عن المستويات المتدنية في الانجاز .

ويقدر تعلق الامر بالعراق ، فما زال (الماراثون) مفتوحا للوصول الى الغايات المنشودة فالقوارق واسعة في مستوى التنمية بين المحافظات في نسب الانجاز والمؤشرات ، كما وان الفجوات واسعة اذا ما قيست على مستوى الارياف والمدن او على مستوى الجنسين والعاصمة وبقية المدن ومراكز المدن والاطراف .

وحسب المعطيات الصادرة عن وزارة التخطيط بخصوص مسيرة المحافظات على طريق الاهداف الالفية ، فان محافظة المثنى ، ما زالت تعاني من مؤشرات الفقر والبطالة والتعليم الابتدائي وفيات الاطفال وخدمات الماء الصحي ، مما يستلزم برامج تنموية واستثمارية وجهودا استثنائية لتخفيف الفجوات وتسريع المنافسة للالتحاق بالتقدم والتميز بالنجاحات وبرامج الاولويات .

العراق ، شعبا وحكومة ... في سباق المنافسة الدولية للوصول الى نهائي الاهداف عام 2015 .

((اذا اردت ان ترى المستقبل بعين الحاضر فانظر الى اعمالك اليوم))

■ الاستشاري

■ محمود هادي

مفاهيم قانونية

التنافس في تشريعات جذب المستثمرين



■ المستشار القانوني

■ خزعل كاطع عيسى

الاستثمار ينبغي على ركائز اساسية لا بد من توفرها واهمها الموقع الجيد والتشريعات الداعمة فالبيئة الاستثمارية وحدة متكاملة لا بد من تكاملها والعمل على دراستها دراسة جدية لوضع الحلول اللازمة . ان كل الدول التي سبقتنا في هذا المجال تكون هناك دراسة وتقييم لكل مرحلة والعمل على تذليل العقبات بالتشريعات التي تضمن تدفق رؤوس الاموال ودخول العمالة بدون اي عوائق وتطمين المستثمرين على عملهم وعدم اصدار القوانين التي تؤمم مشاريعهم او القوانين ذات الاثر الرجعي التي تكون طاردة للاستثمار . ففي مصر مثلاً صدر اول قانون للاستثمار عام 1970 وتلاحقت عليه التعديلات المتتالية حتى 2006 وحققت مصر طفرة نوعية في هذا المجال .

علينا ان نبتعد عن العقلية المتشددة في المركزية والتخلص من القوانين البالية.. ان مسالة الاصلاحات التشريعية والتعليمات التنفيذية اصبحت ضرورية لرفع الاداء الرسمي وحتى تكون القوانين اكثر ملائمة في تحقيق المقاصد والاهداف والنتائج على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعمراني.

اهمية الاصلاحات تتطلب ارادة وطنية مستنيرة بهدف تحديث الموقوفات وتسريع التنمية والاداء بما يتناسب مع روح العصر. لنوفر مستلزمات الاستثمار من منح الاراضي بدون اي شروط , وبأسعار ايجار جاذبة حتى نكون منافسين لان كثير من دول المنطقة ترغب بدخول المستثمرين اليها وحبذا لو نأخذ تجربة الاقليم (شمال العراق) موضع الدراسة والتقييم لغرض تلبية حاجات المواطنين عن طريق الاستثمار. لحققنا نتائج افضل.



التصحّر

العراق بين الصحراء والتصحّر

يتيح موقع العراق الكثير من التميّز على أكثر من صعيد، وبالأخص مناخياً وهيدرولوجياً. فهو يشكل انتقاله جغرافية بين الصحراء الجافة والحارة غرباً، والجمال الشاهقة الرطبة والباردة شمالاً وشرقاً، ويمثل الرافدان دجلة والفرات خط الفصل بين التكوينين، ويحصران بينهما وعلى ضفتيهما الشرقية والغربية اراض خصبة وحقولاً وبحيرات، ومسطحات مائية واهواراً سمحت بانطلاق اول حضارة بشرية قبل اكثر من خمسة آلاف عام.

■ د. حسن الجنابي

■ سفير العراق لدى منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو)

■ شبكة الاقتصاديين العراقيين

تصعد بالنتيجة طويلا امام شبح التصحر المستشري، في ظل تغيرات مناخية غير مفهومة وغير مألوفة لهم، وانعدام قدرتهم على التكيف مع شروط مناخية جديدة، بسبب فقرهم كمجموعات بشرية هشة تعيش على ما تنتجها لهم الارض من كلاً وعشب ومزروعات، تعتمد بدورها على هطول امطار شحيحة لا يمكن التنبؤ بها في الاساس.

ان ما يميز التصحر كصيرورة (Process) هو انها في حالة تمدد دائم، ولا يمكن ايقاف توسعها المستشري الا بافعال ميدانية كبرى بحجم التحدي الذي تمثله الظاهرة باعتبارها عابرة للحدود، والقارّات ان تعمل بدون شك تحد عالمي الابعاد. من المفيد الاشارة اليه، ان قمة الارض في البرازيل عام 1992 اكدت بوضوح ان تحديات التنمية المستدامة التي تواجه البشرية تتمثل بثلاث ظواهر اساسية: اولها انتشار التصحر، وثانيها التغير المناخي، وثالثها فقدان التنوع البيولوجي على الارض، ولذلك فقد عقدت اثر ذلك الاتفاقيات الدولية الشقيقة الثلاثة المعنية بمكافحة التصحر (UNCCD) واتفاقية التغير المناخي (UNFCCC) واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD). لقد مثل اطلاق الاتفاقيات الثلاثة، علامة بارزة وفقرة نوعية في مواجهة تحديات لم تكن مأخوذة بنفس الجدية في السابق. ومن اللافت ان اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر، والتي تركز اساسا على المناطق الجافة والمهددة بالتصحر، وبمصر سكانها الذين يعانون الفقر نتيجة لهشاشة بيئتهم الاقتصادية وضعفها، هي اتفاقية ملزمة قانونا للدول الاعضاء، على عكس شقيقتها الاخرتين، اي الاتفاقية الاطارية للتغير المناخي واتفاقية الامم المتحدة للتنوع الحيائي.

العراق ومكافحة التصحر:

صادق العراق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر في عام 2009 وهو الآن عضو فيها، وبذلك يكون ملزماً قانونياً باتخاذ تدابير تفرضها عضويته بالاتفاقية للحد من تفشي ظاهرة التصحر، فضلاً عن المسؤولية الوطنية التي تحتم مكافحة التصحر باعتبارها سبباً رئيسياً لمشاكل عديدة في البلاد وفي مقدمتها الفقر.

لقد اثبتت تجارب العالم ان ايقاف التصحر افضل واقل كلفة بكثير من اعادة تأهيل الارض المتصحرة، ان حصل في اوقات لاحقة، لأن الكثير من اضرار التصحر يبقى دائماً، وغير قابل لاعادة التأهيل، ولا يمكن معه استرجاع خصائص التربة الخصبة، او اعادة المهجرين بيئياً الى مواطنهم الاصلية، او استعادة الحلقات والعناصر الحيوية التي فقدت الخ.

لذلك فان اجراءات مكافحة التصحر الوقائية الميدانية اكثر فاعلية لحماية مصالح المجتمع والدولة، وهي بالاضافة الى كونها واجب وطني وانساني وقانوني على الدول الاعضاء في اتفاقية مكافحة التصحر، فانها بنفس الوقت تترجم كمشاريع تصب مباشرة باستراتيجية مكافحة الفقر ومنع الهجرة والنزوح من الارياف لانها توفر عناصر الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وفي مقدمتها فرص عمل للآلاف من المواطنين.

وتذكيراً بالمقال الذي نشرته جريدة الصباح حول مقترح الحزام الوطني الاخضر (20 كانون الاول 2012) مازلت اعتقد بالضرورة القصوى لتلك المبادرة وادعو الى تبني سياسات وبرامج تهدف الى انشاء الحزام الوطني المقترح، والذي يمثل في حال انشائه خط الدفاع الاول للعراق في مقاومة الزحف الصحراوي وإيقافه عند الحدود الغربية لأرض الجزيرة العراقية الخصبة تاريخياً غربي نهر الفرات. ان تقلص الغطاء الاخضر امام التمدد الصحراوي الزاحف، واشتداد كثافة العواصف الترابية، يهدد الصحة العامة للسكان ويؤدي الى تفشي الفقر والأمراض والهجرة من الارياف، ويسبب اضراراً بيئية واقتصادية كبيرة، ويقضي على التنوع الحيائي في البيئة، ويتطلب اتخاذ اجراءات فورية لتطبيق برنامج طويل الادم يهدف الى مقاومة واقفاف انتشار ظاهرة التصحر في العراق.



الحرارة القصوى والذنب، وكثافة عواصف الغبار وحركة الكثبان الرملية، الا انها تشهد كذلك سيولا وفيضانات موسمية في فترات متباعدة، تتجدد اثرها الحياة البرية والاعشاب والكلأ، وتتعرض بها الواحات وتتعرض منها موارد المياه الجوفية.

لذلك فان للصحراء قيمة اقتصادية وبيولوجية وثقافية وبيئية كبيرة اذا ما احسن استغلالها، بغرض استدامة مواردها والمحافظة على تنوعها الحيائي، وهي جزء اساسي من الديناميكية والحيوية التي تتميز بها الحياة على كوكب الارض، وعاملاً اساسياً في حفظ التوازن الجوي وحركة العناصر الاولى في دورتها الازلية على الكوكب.

اما التصحر (Desertification) فهي عملية تحول الارض الخصبة والرعية في المناطق الجافة الى صحراء، اما نتيجة لنشاط الانسان، او نتيجة للتغير المناخي، وهي في نهاية المطاف حالة قصوى من التدهور في الوضع الطبيعي للتربة، تفضي الى القضاء على قدرتها في الانتاج، او في الاحتفاظ بمكوناتها الحيوية وخصوبتها الساندة للحياة البيولوجية، او في طاقتها الكامنة على الاستخدامات الاخرى، فتتحول الى ارض جرداء قاحلة ومميته، وبالتالي لا يمكن لاية مجموعة بشرية مواصلة حياتها ونشاطها الاقتصادي عندما تستبد بارضها ظاهرة التصحر، فتسبب تدهورا في الانظمة الايكولوجية وخدماتها المعتادة، وتهدد حصول المجتمعات على المياه والغذاء او وسائل الطاقة الاخرى، وتؤدي الى افقار السكان والقضاء على مقومات واسباب حياتهم الانسانية، وتجبرهم على الهجرة الى اماكن اخرى، قد لاتقل قسوة، ولا

وبالرغم من ان العراق معروف بثرواته المائية الا ان الصحراء تغطي ثلثي مساحته، فيما تحاصر ظاهرة التصحر الآن ثلثه الآخر، وتقضي على خصوبة ارضه وتقتل انتاجيتها، وتزحف بشكل متسارع نحو خط الخصوبة الاخضر غربي الفرات، وتشكل ضغطاً كبيراً على سكان الارياف وتجبرهم على ترك قراهم واماكن سكناهم الاصلية اذ لا قبل لهم بالاحتفاظ بأسباب العيش تحت تهديد التصحر المتصاعد.

الصحراء والتصحر:

ان الصحراء (Desert) هي نظام ايكولوجي مميز يعج بالحيوانات والنبات البرية والتنوع الحيائي الذي يسند دورات حياتية قابلة على الاستمرار والتكامل، وتعتمد سلسة الحياة فيه على ديناميكيته الداخلية وقدرته على التجدد. وهو بذلك يشبه الانظمة الايكولوجية الاخرى، كالاراضي الرطبة (الاهوار) او السواحل البحرية، او مصبات الانهار الكبرى، او الجزر المرجانية، او الغابات الاستوائية وغيرها، حيث تتشابك وتتكامل بها حلقات الحياة باعتمادها المتبادل على بعضها البعض الاخر، وتشكل انظمة طبيعية مكتفية بذاتها، وقابلة للاستمرار بقدر ثبوت مدخلاتها الاولى ودون تدخل تعسفي من قبل الانسان.

تغطي الصحراء ربع مساحة الارض اليابسة وتنتشر في اغلب القارات، كافريقيا وآسيا وامريكا الشمالية والجنوبية واستراليا، وتتميز بسيادة الطقس الجاف، والسرعة النسبية لحركة الرياح نتيجة اختلافات الضغط الجوي، الناتجة عن ارتفاع حرارة سطح الارض نهاراً، والتباين الكبير في درجات



في الصناعة والاستثمار الصناعي ... التنمية

منذ الثورة الصناعية الاوربية اشتد تدريجيا تحول الصناعات من المحلية والحرفية المعتمدة على الموارد المحلية البسيطة الى العالمية المعتمدة على المكننة والموارد الطبيعية . وصولا الى ازدياد الانتاج الصناعي العالمي وبمعدلات عالية خلال قرنين من الزمان .

ان التوسع في الانتاج الصناعي اعتمد بالاساس على توفر موارد الطاقة الطبيعية (نفط ، غاز طبيعي) ، بالرغم مما تفرزه من المشاكل البيئية التي تعاني منها المجتمعات البشرية

■ ماجد جواد الامير

نظرة في الاستثمار الصناعي

بعد التغيير الحاصل في 2003 فانه بالنظر لزيادة مواردنا النفطية والحاجة الى التوسع في الصناعة فانه بالامكان نشوء قطاع صناعي بالتعاون مع طبقة العمال وأحداث نمو سريع في الانتاج الصناعي تخرجنا من نطاق هيمنة العامل النفطي والموارد الطبيعية التي عادة ما تجعل البلدان الغنية بها خاملة وضعيفة التنمية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

نمو وتقدم الصناعة العراقية ضروري جدا في امتصاص البطالة المتقنة وبناء المجتمع العراقي المنتج وهذا يتطلب بني تحتية جيدة وقوانين وسياسات تشجع على الاستثمار الصناعي .

اما في مسألة السياسات والقوانين المشجعة فاهمها ماينظم الاستيراد من خلال سباقات كمركية تعمل على حماية المنتج الوطني وتشجع الاستثمار في الصناعة . الصناعة العراقية بحاجة الى استثمارات متعددة وضخمة براسمال وطني حيث ان التأكيد على اهمية رؤوس الاموال الاجنبية مبالغ بها خاصة مع توفر مدخرات وطنية لا يستهان بها بالإضافة الى مايدره النفط والغاز من موارد مالية متزايدة .

السياسة النقدية يجب مراجعتها واصلاحها كاحدى الوسائل المشجعة على التنمية اضافة الى محاربة التضخم النقدي .

النهوض بالقطاع الصناعي يستوجب ايضا مناقشة الاولويات في التصنيع لاستحالة انتاج كافة ما نستورده من مواد واجهزة ومكائن مع مراعاة رسم خارطة توزيع صناعية بموجب الخارطة السكانية للعراق . هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وبنيوية وسياسية يمكن ان تشير الى ضرورة التوسع في الصناعات التحويلية للنفط والغاز في مناطق توفر المادة الاولى واليدي العاملة . الصناعات البتروكيمياوية ضرورية في العراق كونها توفر المادة الاولى لصناعات متعددة يحتاجها العراق اضافة الى اعتبارها قيمة مضافة الى ثروة النفط والغاز .

تحدي العراق الاول حاليا هو بناء او اعادة بناء قطاع الصناعة وتشجيع الرأسمالية الوطنية التي من المؤمل استثمار اموالها في مشاريع انتاجية توظف موارد العراق البشرية والطبيعية بكفاءة عالية وهذا يحتاج الى سياسات اقتصادية تحقق ربحية جيدة في هذا المجال كبديل منتج للاستثمار التجاري والعقاري والخدمي .

ومن تلك السياسات :

تخفيض تكاليف الانتاج من خلال توفير بنية تحتية صناعية (ماء، كهرباء، وقود، توفير اراضي صناعية، تسهيلات بنكية) لقطع الطريق على استيراد بضائع بقيمة ادنى تفعل قانون التعريف الكمركية على البضائع المستوردة كشكل من اشكال حماية المنتج الوطني مع التشديد على موضوع السيطرة النوعية والضوابط الاستيرادية لضمان وصول بضائع عالية الكلفة وضمن الاحتياجات الفعلية للمجتمع العراقي .

ان المنافسة في الاسواق العالمية قد افرزت حالة من انخفاض اسعار معظم المواد المستوردة حيث لا يمكن للمنتج المحلي المنافسة وفق تلك الظروف .

منح القروض الميسرة لتشغيل قاعدة صناعية واسعة تتمثل بوجود 15000 مصنع قطاع خاص معطل منذ اكثر من 10 سنوات .

ما يفرض من مواصفات على المنتج المحلي لحماية المستهلك يجب ان يكون ساري المفعول على المستورد ايضا وبخلاف ذلك يعني تشجيع المستورد على حساب المنتج محليا .

مراعاة مسألة الحفاظ على البيئة مع ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية .

مطلوب خلق مناخ سياسي يحرك الرأسمال الوطني والاقتصاد العراقي .

لا بد من وجود توجهات انتاجية تحجم وتردع المناخ الاستهلاكي للمجتمع الذي اصبح عرفا واضحا للعيان .



تاريخ الصناعة الوطنية العراقية

الرأسمالية العراقية الوطنية كانت لها بدايات جيدة مع انشاء وانتشار صناعات متعددة في منتصف القرن الماضي مع ظهور احزاب وشخصيات تمثل هذه الطبقة مثل شخصية الجادرجي ومحمد حديد في الاربعينيات والخمسينيات ساهموا في تطور وتوسع طبقة الرأسمالية الوطنية والانتاج الصناعي والطبقة العاملة وكانت لهم الريادة في تاسيس اتحاد الصناعات العراقي . رغم التوسع الصناعي في تلك الفترة وبروز عوائل صناعية رأسمالية عديدة من امثال فتاح باشا والجلبي والخضيري الا ان طبقة الرأسمالية الصناعية لم تستطع ان تشكل قوة صناعية حاسمة في الساحة العراقية لاعتبارات تتعلق بالمشهد السياسي انذاك . وفي العقود التي تلت تلك المرحلة حصل شيء من الانتعاش الصناعي نتيجة اتساع الخارطة الصناعية افقيا وازياد عدد المصانع المنتجة .

مطلوب خلق مناخ سياسي يحرك الرأسمال الوطني والاقتصاد العراقي .

لا بد من وجود توجهات انتاجية تحجم وتردع المناخ الاستهلاكي للمجتمع الذي اصبح عرفا واضحا للعيان .

قطاعنا الخاص والقروض الميسرة



”

تنقسم آراء المتخصصين بشأن حاجة القطاع الخاص العراقي إلى قروض ميسرة، ففي الوقت الذي لا يزال يؤيد البعض ذلك على الرغم من انخفاض سعر الفائدة إلى 7% أو أقل يرى البعض الآخر العكس ويعتقد أن المعوقات تتعلق بمخاطر الاستثمار وتكاليف التأمين، كما أن أسعار الفائدة اليوم تعد مشجعة جداً، وتجدر الإشارة إلى أن القرض الميسر يعني إما أن يكون سعر الفائدة فيه أقل من المعروض أو أن يتضمن فترات سماح قبل بدء التسديد أو الاثنين معاً.

إن قراءة هذا الموضوع يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار المتغيرات والمعطيات التي شهدتها السنوات الماضية، هذا من جانب فضلاً عن أهمية مواكبة التحولات الاقتصادية لتكون منطلقاً لبناء الأسس ووضع الحلول من جانب آخر، ففي الجانب الأول فإن أسعار الفائدة التي كانت شماعة الكثير من المستثمرين قد انخفضت إلى حدود 7% تقريباً، ومع ذلك لو اطلعنا على مجموع الائتمان الممنوح لوجدناه لم يرتفع بل ربما انخفض عن الفترة التي تجاوز فيها سعر الفائدة العشرين بالمئة وهذه مفارقة...!! وهي تفيد بأن المشكلة ليست في أسعار الفائدة، والأمر الآخر يتمثل في عدم تنفيذ الموازنات الاستثمارية لما بعد عام 2003 بشكل كامل وعودة جزء كبير منها في كل عام كفائض إلى الخزينة، وهذا دليل آخر على أن المشكلة بعيدة عن موضوع الإقراض أيضاً.

أما بخصوص التحولات الاقتصادية فقد تمثلت في تبني اقتصاد السوق، وهذا ما أكدته الدستور العراقي ضمناً (المادة 25) وبعض

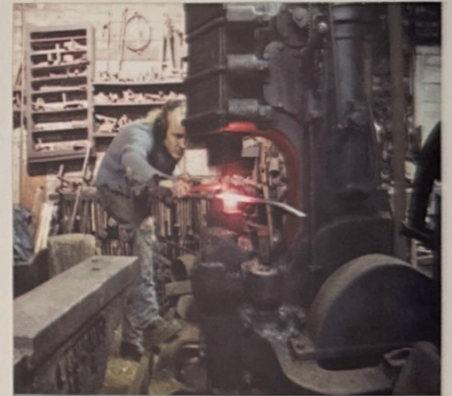
باسم عبد الهادي حسن

”

إن ودائع مصرفي الرافدين
والرشيد اليوم تربو على 30
ترليون دينار عراقي، وبالتالي
فإن هذه المصارف ترغب بشكل
مؤكد في استثمارها من خلال
منح الائتمان لا سيما مع توقف
الاستثمار النقدي الذي كان يقيمه
البنك المركزي العراقي إلا أن
الفائدة التي تضعها المصارف لن
تكون بكل الأحوال أقل من 5%
(وفق مستويات التضخم الحالية)
لتغطية النفقات التشغيلية لتلك
المصارف والتي تقارب 3%
حسب بعض الدراسات

القوانين الصادرة في السنوات الماضية إلا أن عدداً ليس بالقليل من المنتجين والمستثمرين ما زالوا يطالبون بإجراءات لا تنسجم مع آليات السوق المراد تطبيقها على سبيل مطالبة الحكومة بالتدخل لتخفيض أسعار الفائدة، وهو الأمر الذي يخالف قانون البنك المركزي رقم 65 لسنة 2004 الذي أكد على تحرير سعر الفائدة، ولكن إذا كان ذلك مقبولا من قبل المستثمرين والمنتجين الذين اعتاش البعض منهم على الدعم ويرغب البعض الآخر أو يعتقد بأن العائق هو سعر الفائدة، إلا أن المشكلة تكمن في كون الكثير من المتخصصين يشاركونهم الرأي نفسه ويعتقدون بأهمية التدخل لتغيير سعر الفائدة! إن سعر الفائدة لم يكن العائق أمام ولوج السوق من قبل المستثمرين والمنتجين العراقيين، ونرى أن التردد لأسباب أمنية هو الذي دفع الكثير من المنتجين للعزوف عن الاستثمار لا سيما في سنوات الفراغ الأمني، أما في السنوات اللاحقة التي شهدت استقرارا نسبيا فإن المعوقات الإدارية للاقتراض وتردد المصارف ذاتها في تقديم القروض أحيانا فضلا عن مخاوف المستثمرين من المخاطر السياسية وارتفاع كلفة الأجور كانت كلها أسبابا معرقة للعمل، ولكن من جانب آخر لا أحد ينكر أن القطاع الخاص العراقي بحاجة إلى تمويل يحمل بعدا تضامنيا يحقق أهدافا مشتركة للقطاع الخاص والاقتصاد العراقي.

إن ودائع مصرفي الرافدين والرشيد اليوم تربو على 30 ترليون دينار عراقي، وبالتالي فإن هذه المصارف ترغب بشكل مؤكد في استثمارها من خلال منح الائتمان لا سيما مع توقف الاستثمار النقدي الذي كان يقيمه البنك المركزي العراقي إلا أن الفائدة التي تضعها المصارف لن تكون بكل الأحوال أقل من 5% (وفق مستويات التضخم الحالية) لتغطية النفقات التشغيلية لتلك المصارف والتي تقارب 3% حسب بعض الدراسات، وهذه الأرقام مناسبة جدا للاقتراض والاستثمار، ويبقى أمام المستثمرين التفاوض مع المصارف للحصول على سماعات زمنية، وهذا يمكن أن يتم بشكل مباشر لأنه يقع ضمن صلاحيات مجالس إدارة المصارف، كما أن الحكومة يمكن أن تتحمل جزءاً من الفائدة لتزيد قدرة القطاع الخاص على المنافسة ضمن مرحلة مؤقتة توضع وفقا لدراسة علمية تعد لهذا الغرض يمكن أن تقوم وزارة المالية بإعدادها.



نرى أن التردد لأسباب أمنية هو الذي دفع الكثير من المنتجين للعزوف عن الاستثمار لا سيما في سنوات الفراغ الأمني



الحكومة يمكن أن تتحمل جزءاً من الفائدة لتزيد قدرة القطاع الخاص على المنافسة ضمن مرحلة مؤقتة توضع وفقا لدراسة علمية تعد لهذا الغرض يمكن أن تقوم وزارة المالية بإعدادها

مؤشرات الاستثمار الأجنبي وتنامي الحاجة لتنويعه

2008



2009



2010



2013



شبكة الاعلام العراقي



في العراق الجواب حاضر يعلق على شناعة الوضع الأمني، وإذا كان هذا السبب هو الأساس فكيف تخطت الاستثمارات الأجنبية في العراق حاجز الـ 22 مليار دولار وهو رقم ليس بالهين رغم أن حاجة العراق إلى الاستثمارات يفوقه بأضعاف ؟

يجمع أغلب خبراء الاقتصاد على ضرورة تفعيل القطاعات الانتاجية صناعية أو زراعية لتنويع موارد الموازنة، ولتخليص الاقتصاد الأحادي من ريعيته النفطية، فأين يكمن الخلل في تراجع الاستثمارات في هذه القطاعات المهمة؟
مهما تكن الأسباب علينا تجاوزها وعلى الوزارات الانتاجية وضع يدها بيد الهيئة الوطنية للاستثمار من أجل بلوغ مؤشرات الاستثمار في الإسكان وعفا الله عما سلف من أجل مستقبل العراق وإجياله، دعونا من التقصير ومن هو المقصر علينا استثمار الفرص المتبقية بعيداً عن التوترات السياسية، فهل ستتصاعد المؤشرات لصالح القطاعات الانتاجية والخدمية هذا ما سنعمل على متابعته في المرحلة المقبلة.

(الاسكان) منها أكثر من 21 مليار دولار أمريكي منها ثلاثة مشاريع استراتيجية للهيئة الوطنية للاستثمار بكلفة (20) مليار دولار، ومشاريع لهيئات الاستثمار في المحافظات وبكلفة زادت عن الـ (مليار دولار) وشاركت في هذه الاستثمارات شركات من الدول التالية، الأردن، بريطانيا، هولندا، سلوفينيا، ماليزيا، تركيا، لبنان، وباكستان.
أما نصيب قطاع الصناعة فقد بلغ أكثر من (994) مليون دولار موزعة بين شركات من (دولة الإمارات العربية، الكويت، لبنان، الهند، وإيران)، فيما كان نصيب القطاع الزراعي أكثر من (46) مليون دولار من قبل شركة برازيلية أما قطاع الخدمات فبلغت أكثر من (83) مليون دولار موزعة بين شركات من لبنان، الإمارات و تركيا، هذه الأرقام بحسب تقرير صادر عن الهيئة الوطنية للاستثمار.
عند تقييم هذه الأرقام مقارنة بحجم التخصيصات يثار هنا تساؤل يراد له إجابة شافية لماذا التركيز على قطاع الإسكان ؟ عند الحديث عن عزوف الشركات الاستثمارية للاستثمار

اتسمت المرحلة السابقة بجهود متواصلة بذلتها الهيئة الوطنية للاستثمار بالتنسيق مع الوزارات وجهات حكومية أخرى في مجال عرضها الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق ولمختلف القطاعات مستهدفة تعويض التراجع في مشاريع البنى التحتية والخدمات.

وننتج عن هذه الجهود أن بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في العراق أكثر من 22 مليار دولار وذلك خلال العام المنصرم 2013 وهذا الرقم لا يشمل الاستثمارات في النفط والغاز، بحسب ما أعلنه لاقصادية الصباح رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار د. سامي الأعرجي، هذا المؤشر يفصح عن أن الرغبة الجادة للشركات الأجنبية استثمار الفرص المتاحة ويعكس الجهود في استقطابها .

لكن حين وزعت هذه التخصيصات بين القطاعات المستهدفة انحسرت بـ (4) قطاعات فقط وهي على التوالي الإسكان، الصناعة، الزراعة، والخدمات فقد كان نصيب القطاع الأول

البحث عن بيئة آمنة

مقولة "رأس المال جبان" كثيراً ما تتردد في الأوساط الاقتصادية، بل تحولت الى مناهج عمل لدى الشركات الكبرى، وأصحاب الاستثمارات متعددة الحدود، فمن حق الجميع ايجاد بيئة آمنة ليضخوا رؤوس أموالهم فيها، ويطمئنوا الى النتائج المترتبة على هذا الاجراء..

ولأن البيئة العراقية يشوبها التوتر في بعض المناطق من البلاد، جراء الاعمال الامنية التي تقوم بها القوات المسلحة لطرد الماجيع التي تحاول زعزعة الاستقرار والعبث بمقدرات السكان عبر تعطيل عجلة التنمية والبناء. وهو ما اثر الى حد ما على دخول المستثمر الاجنبي الذي يحتاج الى الكثير من التطمينات سيما ما يتعلق بالأمن والاستقرار السياسي ولعل الاخير قد تحقق بعد تشكيل الحكومة الجديدة التي لاقت ترحيباً دولياً واقليمياً وتوافقاً داخلياً ربما لم تحظى به الحكومات السابقة.

وما بقي هو الهاجس الأمني الذي يعد العامل الاول والاساس في استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية وهذا الامر يحتاج الى جهود كبيرة ووقت طويل خاصة في المناطق الغربية والشمالية على العكس من مناطق وسط وجنوب البلاد التي تنعم باستقرار نسبي ومن ثم فإن باقي المدن بهذه الاجزاء من البلاد في مأمن مما يجري، وان استقطاب الشركات العاملة في مجالات البناء والاعمار امر لا ينطوي بالمطلق على اية خطورة تذكر، بل ان سكان المدن الامنة في الوسط والجنوب يبدون ترحيباً واسعاً بالمستثمر الاجنبي كونه سيساهم في انهاء حالة الركود وتنشيط سوق العمل، الامر الذي يصب في مصلحة الجميع من دون استثناء.

اجد في هذه الاثناء ضرورة السير على هذا النهج دون توقف، ولا سيما في محافظة هادئة كالمثنى، اذ الفرصة لا زالت سانحة لتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الاموال وهي مهمة ينبغي على الجميع التعااضد لأجل انجاحها، والارتقاء بهذه المدينة الى اعلى المستويات..



■ عدنان الجياشي

أهمية تضمين تعديل قانون العمل العراقي الجديد

1000 دولار أميركي لتغطية نفقات التأمين الصحي والترحيل الاضطراري للعامل الاجنبي

تأكيداً لما ذكرناه في مقال سابق تناولنا فيه أهمية تعديل الوضع القانوني للعمالة الأجنبية الوافدة العائدة للشركات العراقية والأجنبية ذات المشاريع الاستثمارية في العراق بدأنا نلمس الخطوات الأولى في الاتجاه الصحيح من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية - دائرة التشغيل والقروض التي انحلت إلى الهيئة الوطنية للاستثمار ولكافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص بأهمية إعادة تنظيم الوضع القانوني للعمالة الأجنبية العاملة في العراق.

ولعل المتتبع لطبيعة تواجد تلك العمالة الأجنبية السائبة في مختلف المحافظات والمدن العراقية يجدها تنتشر في عدد كبير من المطاعم السياحية والفنادق والمطابع الورقية والمناطق الصناعية ويمختلف الحال التجارية وعلى أرصفة الطرقات بقيامهم تصريف وبيع البضائع الرديئة لحساب بعض التجار من ضعاف النفوس مما تسبب في قوضى عارمة بادية للعيان وبشكل يثير العديد من التساؤلات ... لماذا وكيف ومتى ومن أوصلهم إلى وسط العاصمة واقاصي المدن والنواحي والقرى والقصبات البعيدة !

مما حداً بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية مفتوحة الهيئة الوطنية للاستثمار لغرض مخاطبة الشركات الاستثمارية لأجل الوقوف على تحديد النسب المؤية للعمالة الأجنبية المتواجدة في المشاريع الاستثمارية للمقارنة بنظيرتها من العمالة الوطنية الواجب توفرها في ذات المشاريع الاستثمارية كما نص عليها قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 المعدل على أن لا تزيد العمالة الأجنبية عن نسبة 50% من العمالة الوطنية مما يفسح المجال أمام الأيدي العاملة العراقية لإيجاد موطن قدم لها في المشاريع الاستثمارية القائمة في البلاد.

وللإفادة من تجارب الدول والبلدان الأخرى التي عانت من تسبب العمالة الأجنبية الوافدة وآثارها السلبية على نمو وتطور المجتمع مما انعكس سلباً على ازدياد وارتفاع نسبة الخدمات فيها قامت بالعديد من الإجراءات القانونية التي على رأسها سن حزمة من التشريعات والقوانين افضت إلى تنظيم دخول تلك العمالة الوافدة والحد من توسع انتشارها بشكل عشوائي مما أزعج عن كاهل الدولة توفير المزيد من الخدمات الصحية كالعلاج وإيجاد السكن اللائق وغيرها من الخدمات الأخرى. وللوصول لتلك الغاية لا بد من الوقوف على آخر ما توصلت له تلك البلدان وعلى وجه الخصوص تلك الدول المجاورة للعراق المكتظة بالعمالة الوافدة حيث قامت بفرض رسوم مالية على كل رجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب الشركات المحلية والأجنبية الراغبين باستيراد عمالة أجنبية وافدة للقيام بدفع تلك الرسوم المالية لصالح الدولة ليتم تقييدها في حساب مصرفي يعود لذات العامل الأجنبي يتضمن نفقات تأمين العلاج الصحي وتذاكر السفر عند اضطرار الدولة لترحيله عن البلاد لأي سبب كان.

وانطلاقاً من الوصف المشار إليه أعلاه نلتزم من مجلس النواب العراقي الموقر تشريع قانون جديد أو تعديل قانون العمل العراقي النافذ بما يتضمن في محتواه فرض رسوم مالية تدفع من قبل الشركات الراغبة باستيراد العمالة الأجنبية تشمل غطاء التأمين لنفقات العلاج الصحي وتذاكر السفر للعامل الأجنبي عند ترحيله عن البلاد اضطرارياً أو عند انتهاء فترة تواجده القانونية على أن لا تقل عن ألف دولار (1000\$) للعامل الأجنبي الواحد. ومن الله التوفيق



■ علي حنون الشمري

■ مدير التحرير

■ البريد الإلكتروني : aliho2008@gmail.com

The importance of amending the new Iraq law for labor

One thousand dollars (1000\$), Just to cover the expenses of health insurance and forced deportation of foreign worker

As substantiation of what we have mentioned in our previous article which we dealt with the importance of amending the legal status of the expatriate foreign labor that belong to Iraqi companies and foreign relevant investment projects in Iraq, We have seen the first steps on the right path by the Ministry of Labor and Social Affairs - the Department of Employment & loans that alluded to the National Investment Commission and all government agencies & the private sector of the importance of re-organizing the legal status of foreign workers who are working in Iraq at the present time.

Perhaps the orbiter to the nature of the presence of these foreign workers who are stray and loose in various provinces and cities of Iraq finds them spread in a large number of tourist restaurants, hotels, presses paper, industrial areas, various shops and on side-walks roads doing the discharge and sale of inferior goods for the benefit of merchants who have weak souls causing visible large chaos raises- many questions,, why, how , when and who brought them to the center of the capital, villages and towns far! In Iraq. Which led the Ministry of Labor and Social Affairs approached the national investment commission to appeal the investment companies in order to determine the percentages of the foreign workers stationed in investment projects list for comparison with their counterparts from the national labor force that must be provided in the relevant investment projects as stipulated in the Investment Law No. 13 of 2006 amended that does not increase foreign labor for 50% of the national labor force, paving the way for the Iraqi workforce to find a foothold in the list of investment projects in the country.

To benefit from the experiences of states and other countries that have suffered from releases foreign labor and its negative effects on the growth and development of society, which reflected negatively on the increase and high proportion of services which had many of the legal proceedings that are headed by a package of legislation led to regulate the entry of those foreign workers and reduce expansion spread randomly, which removed the burden on the state to provide more health services such as medical treatment and sometimes finding adequate housing and other services.

for reaching that end it is necessary to stand on the latest of those countries in particular those of Iraq's neighbors who are crowded with expatriate labor, as it was imposed to pay finance charges on businessmen, investors and owners of domestic and foreign companies who are wishing to import, foreign labors to pay those finance charges & fees in favor of the state to be restricted in a bank account belonging to the same foreign workers includes the expenses of treatment of health insurance and travel tickets to be easy for the state to deport them from the country for any reason whatsoever.

On the basis of the description referred to above, we request from the distinguished Iraqi parliament to activate new legislation includes in its content charging financial include insurance cover for the expenses of health treatment and tickets to the foreign workers when deported from the country or at the end of their legal period in Iraq to be not less than one thousand dollars (1000 \$) for each foreign worker.

Success by God



■ Mr. Ali H. Oglah Alshammarri

- Editorial Director
- Email :aliho2008@gmail.com

Serbian I.K.S Company intends to setup waste recycling project in Al Muthanna province

Serbian I.K.S Company has showed its desire to setup waste recycling in the landfill area -samawa-

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed AL Yasiri has said that the above company has submit an official application to get the Investment license according the Investment law No. (13) of (2006) and amendments to set up the mentioned

AL yasiri has added that the Company has provide its documentaries to M.I.C . The documentaries consist of registration certificate , feasibility study and financial qualification , M.I.C 's staff still study and search in details these documentaries to decide dranting the Investment license. The delegation of the mentioned Company , M.I.C Chairman , Dr. Ammar AL Graib

member of AL Muthanna provincial Council and Assist. AlMuthanna governor have tour to the landfill area.

It should be noted , M.I.C has withdrawal the Investment license which granted to the Mac optic and Wadi AL Neel Company because of non of companies implantation seriously

M.I.C with the cooperation of Iraqi Geological survey opening a workshop about Sawa lake and the underground water in Samawa semidesert



In framework of the efforts to highlight the geo-economics elements that available in Samawa desert that has been exploited in the various sectors .

The workshop has held in AL Ghadeer tourism Hotel and it has managed by Dr. Naseer H. Al Basrawi who is in charge of the underground water in Iraqi Geological survey , counsel Mr.abd Al Ridha A. Mohammed and consultant in M.I.C Mr. Mohmood H. Radhi and number of AL Muthanna provincial council , Chief of Muthanna chambers Trade , Sawa Centre studies in Muthanna University , Agriculture department representative , the

environment department representative , the civilian society organization , media and the Chief of journalists syndicate have attended the workshop .

The lecturers have showed the importance the underground water in all sectors and explained the geographic map and the ways to exploit these waters in the right form in agriculture and others sectors in addition to the action of water on the agriculture future in Samawa . They also showed the locations these potable wells and water springs that separated in Samawa desert and its depth in the earth. Through the lecture many

discussions have got between the attendants and the lecturers .

Counsel Mr.abd Al Ridha A. Mohammed has provide more information about the geological natural and depth of Sawa lake , he mentioned the kind of fish in the lake as well as the source of its water .The team of the workshop encouraged to change the lake into tourism site .

At the end of the lecture , Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed AL Yasiri M.I.C Chairman thanked the lecturers and attendants and wished them achieve the success.

M.I.C Chairman and General Manager of police department search the common cases that prevalent with the Investment in the province

Chief Engineers Mr. Adil D. Mohamed M.I.C Chairman and Mr. Abu Al hail General Manager of police department in the province have searched the common cases that prevalent with the Investment Commission in the province .
The meeting included the follow-up the duty of protection department

for delegations and Investment Companies .
From the other side , they have discussed the problems that related in allocated the lands for the investment projects and putting the suitable solutions.

Lebanese Turaba Aero- Asian Company gets the Investment license to set up Cement plant

Lebanese Turaba AFro- Asian Company has got the Investment license to set up cement plant. Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed AL Yasiri M.I.C Chairman has said that M.I.C has granted Nara Company the Investment license to set up Cement plant during three years in capital is (165 million US\$) with full capacity (one million Ton /yearly).It should be noted , the mentioned project will executed by Lebanese Ashoor group for development. Mr. Mohammed W. Ashoor .the executive manager for

the above company has said the company will start during the few next days .
The delegation of the mentioned company has visited Mr. Ibrahim AL Maiali
AL Muthanna governor who showed his support for this project. After that the technical team of the company has visited the plants site, Limestone quarries in addition to Sawa lake and salty area.

Ministry of labour and social affairs grants the foreign labours in Al Muthanna province the work license

For the uplift the Investment process and solve all the difficulties that faced the investors , Ministry of labour and social affairs has granted the work license to the foreign labours in Al Muthann province such

as Sawa Mall , Moski Mall and Beauty Center .
The granting work license is one of the requirements of residence granting in Iraq .
It should be noted , the Iraqi labour law has

approved the social security .
M.I.C invites all the Investors to normalization their problems with labour office.

AL Muthanna Investment Commission grants an Investment license to Khairat Al Subtain Company to set up Hospital

M.I.C granted an Investment license to Khairat Al Subtain Company which belonged to holly shrine Al Hussainiah department to set up general hospital in full capacity about(200 beds) on the area (9 Duniems) in the north of Samawa . The mentioned department has completed all the procedures

that deals with the investment license .
Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed al Yasiri M.I.C Chairman has said that M.I.C has delivered the land to the delegation of company and he added that ALMuthanna the first province which provide this opportunity to the above department. In the same time

AL yasiri explained that the company has intention to enlarge its investments in AL Muthanna through setup Investment projects in the sectors of Agriculture and Industry .
Al Yasiri showed the readiness of M.I.C to support and cooperate with the above company.

The representative of Global Construction searches the total Investment opportunities with M.I.C

Mr. Basim Y. Abdulkadir , the representative of the mentioned Company has searched the total Investment opportunities in the province with Chief Engineers Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Chairman .
Mr. AL Yasiri has showed the desire company

to set up its projects in the sectors of (Housing , Tourism and Industrial) through explained the total Investment opportunities in the province .
Mr. AL Yasiri has confirmed that M.I.C will provide all kinds of the support to the

company and open the horizon of cooperation .
It should be noted , M.I.C submitted an official Invitation to the company to visit M.I.C .

Medical city on Sawa lake 's beach

Chief Engineers Mr. Adil Mohammed M.I.C Chairman has received the delegation of
American International Horizalz University who visited M.I.C to show the available opportunities in the province. The mentioned delegation showed his desire to set up Investment project includes a university

for scientific specializes and the medical city and they chose the Sawa lake as a suitable area for their projects .
From its side , M.I.C showed its readiness to success the delegation's task through facility the procedures license granting .

AlMuthanna Investment

Monthly Magazine Issued by M.I.C Public Relations Department

President of the Board Editor-in-Chief

Engineer Mr. Adil D. Mohammed

Editorial Consultant

Mahmoud Hadi

Editor Manager

Ali H. Oglah Alshammarri

Editor Secretary

kadhim Musafir Alaajibi

News Editor

Hayder .F. Lefta

Translation

Jawad Abdul Kadhim Halboos

Photography

Ameen Ali Dakhil

Dirgam Majeed AL Yasiri

Ali Kamil Abdallah

Language supervision

kassim A.Utaia

Typesetting

Zahraa Noor Almusawi

Samah Abdul Kareem AL Khafaji

E-mail:

samawa_investment@yahoo.com

Notice

Monthly Magazine issued by M.I.C . It is periodical and independent media that issued by governmental Commission . The Magazine isn't responsible of publishers' opinions. The publishers are submitting to publish right in front of others without any responsible for the magazine.

Web site

www.miciraq.org
www.miciraq.com

Adyan Center for design & prepress service

Al Muthanna province - Samawah: 07810419494 to 07802701869

Dialectic complementary relationship between development and the media (effective and influential communion)



Editor –in–chief

Engineer Mr. Adil D. Mohammed

The development doesn't count in the economic side because it is a perfection process that it interesting in culture , education quality , health and work opportunity ... The developmental media in developed countries plays a vital role in its life to open new horizons to perform its mission in the spirit of the relationship participatory, objectivity and treat. The era cases in methodology way, Whenever rising level of awareness increases the need to accurate information and transparent aim as impossible to achieve integrated development in the light of the media is restricted or media non-objective. Contemporary media is moving towards transparency. Development in developing countries need to committed media .The development requires systematic and following up media so as to be importance with democratic participation.

The controversy about the link between development and the media remain intact through the available spaces (meetings. Seminars, dialogues, reports, programs and channels). The relationship between development and the media is an integrative and interactive relationship to work to create economic culture play a role in development means that work on the development of risk immunization, recession and directing human resources in sustainable development and the achievement of stability through understanding the nature of the joint presence in the fields of social benefits accruing from the reconstruction and investment and improvement projects performance and the attractiveness of the business and improve the services .

Finally, at a time when becoming the relationship between the media and the development of a penalty integral part of the system provides states and the main power of economic growth, social progress and good resources where it finds working in development and in the media themselves in front of the necessities of the application to convince the people of achievements, including manufactured optimism in the media of modern development .

The integration between the media space and investment climate creates fertile ground and represents one of the most important powers accelerate the well-being of communities and mechanisms to stimulate and strengthen the confidence of investors and businessmen in the work environment and the success of projects.

هيئة إستثمار المثني

منهجنا.. دمج الاهداف الاستثمارية
مع سياسة التنمية المستدامة في المحافظة

البداية الصحيحة
تتطلب قاعدة
من المعلومات
الصحيحة

نحو ثقافة ورؤية

إستثمارية معاصرة

عندما تكون البيئة مستقرة حتى الطيور تأتي لتبني اعشاشها وتتكاثر





ALMUTHANNA INVESTMENT

MONTHLY MAGAZINE ISSUED BY M.I.C PUBLIC RELATIONS DEPARTMENT



18

JANUARY 2015

2015